The Crisis of the Israeli Embassy in Amman 23/July/2017AD - 18/January/2018 AD (The Political Environment and the Diplomacy of Dealing)

Ahmad K. Al-Afef[(1)*] **Mohammad A. Mahafza**[(2)]

(1) Co-Professor, Department of Humanities, Collage of Technology Engineering, Balqa Applied University, Jordan.
(2) Prof., Department of Humanities, Faculty of Arts, Hashemite University, Zarqa – Jordan.

Received: 16/10/2023
Accepted: 25/08/2024
Published: 15/09/2024

* *Corresponding Author:*
afefahmed@yahoo.com

DOI:https://doi.org/10.59759/law.v3i3.669

Abstract

The study aimed to examine the crisis of the Israeli embassy in Amman, as a model that embodies the state of tension that has become a dominant feature of Jordanian-Israeli relations despite the signing of a peace treaty since 1994. The crisis was addressed in terms of its nature, the extent to which it is affected by the surrounding Jordanian-Israeli political environment, and the two sides' approach to dealing with it. It was found that the crisis arose from an ordinary criminal incident that did not have any political dimensions, which could have been contained within the legal frameworks followed between countries, without affecting the political relations. However, it soon developed into a serious political crisis, due to the Israeli government's provocative and intransigent policy in dealing with it, which confirms its lack of credibility in finding real peace with Jordan.

Keywords: Jordan, Israel, Diplomacy, Crisis, Embassy.

أزمة السفارة الإسرائيلية في عمان ٢٣/ تموز/ ٢٠١٧م – ١٨/ كانون ثاني/ ٢٠١٨م (البيئة السياسية ودبلوماسية التعامل)

أحمد خليف العفيف[١] محمد عبد الكريم محافظة[٢]

(١) أستاذ مشارك، قسم العلوم الإنسانية، كلية الهندسة التكنولوجية، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن.

(٢) أستاذ، قسم العلوم الإنسانية، كلية الآداب، الجامعة الهاشمية، الزرقاء – الأردن.

ملخص

هدفت الدراسة إلى بحث أزمة السفارة الإسرائيلية في عمان، كنموذج يجسد حالة التوتر التي اتسمت بها العلاقات الأردنية الإسرائيلية، على الرغم من توقيع معاهدة سلام بينهما منذ عام ١٩٩٤م، وتمت معالجة الأزمة من حيث بيان طبيعتها، ومدى تأثرها بالبيئة السياسية الأردنية الإسرائيلية المحيطة بها، ومنهجية الجانبان في التعامل معها.

وتبين من خلال الدراسة، أن الأزمة انبثقت عن حادثة جرمية عادية ليس لها أيُّ أبعاد سياسية، كان من الممكن احتواؤها ضمن الأطر القانونية المتبعة بين الدول، دون أن يكون لها مساس بالعلاقات السياسية بين الجانبين، إلاَّ أنها سرعان ما تطورت إلى أزمة سياسية خطيرة، بسبب سياسة الحكومة الإسرائيلية الاستفزازية المتعنتة في التعامل معها، بصورة تؤكد عدم مصداقيتها في إيجاد سلام حقيقي مع الأردن.

الكلمات الدالة: الأردن، إسرائيل، دبلوماسية، أزمة، سفارة.

المقدمة:

على الرغم من مرور أكثر من ربع قرن على توقيع معاهدة سلام بين الأردن وإسرائيل، المعروفة بمعاهدة (وادي عربة) ١٩٩٤م، إلاَّ أن العلاقة بينهما بقيت غير مستقرة، وتشوبها العديد من حالات التوتر، التي وصلت في عدة مناسبات إلى مستوى التأزم التام، بسبب الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة لنصوص المعاهدة بطريقة استفزازية، وبشكل خاص المواد المتعلقة بموضوع الوصاية الأردنية على المقدسات الإسلامية في القدس والمسجد الأقصى، وكذلك الاستيطان واللاجئين والاتفاقات الاقتصادية، والسعي لتحجيم الدور الأردني تجاه القضية الفلسطينية، مستغلة الظروف الصعبة التي يمر بها الأردن، نتيجة لما يتعرض له من تحديات داخلية وخارجية صعبة في ظل وضع عربي متدهور، وهذا ما أدى إلى تشكل قناعة لدى الأردن بعدم مصداقية الجانب الإسرائيلي في الوصول معه إلى سلام حقيقي، مما كان له أكبر الأثر في تنامي وتيرة السخط في الأوساط الأردنية الرسمية والشعبية على حدٍ سواء تجاه

سياسة التعنت الإسرائيلية، وتهيئة الأجواء لاشتعال الأزمات بصورة متكررة، كما يتضح ذلك من خلال حادثة السفارة الإسرائيلية في عمان ٢٣/تموز/٢٠١٧، التي شكلت نموذجاً معبراً عن حالة التوتر المتأصلة في العلاقات الأردنية الإسرائيلية بعد توقيع معاهدة السلام.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في السرعة التي تحولت بها حادثة السفارة الإسرائيلية في عمان، من حادثة جنائية عادية وقعت بين شخصين، إلى أزمة سياسية خطرة استمرت لعدة أشهر، مُشكلة تهديداً صارخاً للعلاقات الأردنية الإسرائيلية، على الرغم من أن دوافع الحادثة كما كشفت التحقيقات، لم يكن لها أي أبعاد سياسية، وكان من الممكن أن تعالج في بداية وقوعها بموجب الأطر القانونية المتبعة بين الدول، المُقرَّة بموجب الأعراف الدولية، وفي إطار الاحترام المتبادل.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة من خلال تحليل أزمة السفارة الإسرائيلية في عمان عام ٢٠١٧م، كنموذج لحالات التأزم المتكررة في العلاقات الأردنية الإسرائيلية، إلى إبراز الأسباب العميقة وراء حالات التوتر التي شكلت سمة غالبة على العلاقة بين الدولتين، على الرغم من توقيعهما لاتفاقية سلام، كما تهدف من جانب آخر، إلى إبراز مدى مصداقية الجانب الإسرائيلي في الالتزام بالاتفاقات الموقعة والوصول إلى سلام حقيقي مع الأردن.

تساؤلات الدراسة:

تسعى الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ما طبيعة حادثة السفارة الإسرائيلية في عمان ٢٠١٧م، والدوافع الكامنة وراء حدوثها وتطورها.
- ما مدى تأثير البيئة السياسية الأردنية والإسرائيلية المحيطة بالحادثة على تطورها إلى أزمة سياسية.
- ما المرتكزات التي استندت إليها الدبلوماسية الأردنية في التعامل مع الحادثة والعوامل المؤثرة بها.
- ما حجم وأبعاد التحرك الدبلوماسي الأردني في التعامل مع الأزمة بعد تطورها، ومدى قدرته على

مواجهة الموقف الإسرائيلي.

- ما الموقف الرسمي الإسرائيلي من الحادثة، وأثره على تطورها إلى أزمة سياسية.
- ما مدى تأثير انعكاسات الأزمة على العلاقات الأردنية الإسرائيلية.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة، من خلال تجسيدها لواقع التوتر في العلاقات الأردنية الإسرائيلية التي وصلت إلى مرحلة غير مسبوقة من التصعيد، كانت هي الأخطر منذ توقيع معاهدة وادي عربة عام ١٩٩٤م، والأكثر إثارة لسخط الرأي العام الأردني بصورة كان من الممكن أن تؤدي إلى نتائج خطرة على الجانبين الأردني والإسرائيلي، كما تنبع أهميتها أيضاً، من خلال إبرازها لمدى مصداقية الجانب الإسرائيلي في إقامة سلام حقيقي مع الأردن.

منهجية الدراسة:

تمت معالجة الموضوع من خلال المنهج التحليلي النقدي للبيانات والتصريحات الرسمية الصادرة عن دوائر صنع القرار السياسي الأردنية والإسرائيلية، ومواءَمتها مع واقع سير الأحداث في إطار الاستفادة من آراء العديد من المحللين السياسيين المنشورة عبر المواقع الإعلامية (الإلكترونية)، بهدف الوقوف على طبيعة الحادثة والعوامل المؤثرة في تصعيدها إلى مستوى أزمة سياسية خطيرة بين الدولتين، وقد تمت دراسة الموضوع من خلال تقسيمه إلى ثلاث محاور رئيسية هي:

الأول: بحث في تشخيص طبيعة الحادثة والبيئة السياسية الأردنية الإسرائيلية المحيطة بها.

الثاني: بحث في الدبلوماسية الأردنية في التعامل مع الحادثة، بعد أن تطورت إلى أزمة سياسية، من حيث المرتكزات التي استندت إليها، والعوامل المؤثرة بها والتحديات التي واجهتها، إضافة إلى تقييم مدى نجاحها في تحقيق أهدافها.

الثالث: بحث في الموقف الإسرائيلي، ومدى تأثيره على تطور الأزمة، والتحولات التي طرأت عليه حتى تجاوب مع المطالب الأردنية.

الدراسات السابقة:

لم يقف الباحثان على دراسة علمية متخصصة حول الموضوع، بسبب حداثته، وكل ما وجد عبارة

عن مقالات صحفية وتحليلات سياسية، كُتبت من وجهات نظر متعددة غلب عليها الطابع الانفعالي البعيد عن الموضوعية.

المحور الأول: البيئة السياسية الأردنية الإسرائيلية للحادثة

شكلت حادثة السفارة الإسرائيلية في عمان بتاريخ ٢٣/ تموز/ ٢٠١٧، حالة تُجسد واقع التوتر القائم في العلاقات الأردنية الإسرائيلية، التي دخلت خلال هذه المرحلة منحناً خطيراً جداً، انبثق عنه أزمة سياسية كان من الممكن أن تؤدي إلى نتائج خطرة على كلا الجانبين الأردني والإسرائيلي، والواقع أن حالة التأزم هذه، والتي تصاعدت إلى وضع خطير جداً لم تكن بفعل حادثة السفارة فحسب، بقدر ما كانت نتاجاً لسلسلة من التراكمات التي أخذت تبرز مع نهايات القرن العشرين، على الرغم من توقيع معاهدة سلام بين الجانبين عام ١٩٩٤م المعروفة بمعاهدة (وادي عربة)(أبو غوش، ٢٠٢١)[١].

وتتلخص الحادثة في قيام الحارس الأمني في السفارة الإسرائيلية زئيف موبال (Zeev Mobal)، بقتل مواطنين أردنيين هما: الشاب محمد الجواودة والدكتور بشار الحمارنة (وكالة الأنباء الأردنية، ٢٠١٣/٧/٢٣)[٢]، ووفقاً للبيان الرسمي للحكومة الأردنية فإن الشاب المقتول الجواودة العامل بمهنة النجارة وصناعة الأثاث، حضر إلى مسكن (شقة) الحارس الأمني الإسرائيلي زئيف موبال، الواقع في المبنى السكني المستخدم من قبل السفارة الإسرائيلية والواقع في إطار مجمعها، بناءً على اتفاق مسبق بينهما، لتركيب أثاث ممثل (بغرفة نوم)، وأثناء العمل حدث خلاف بين الشاب الجواودة والحارس الأمني (زئيف) ساكن الشقة، بسبب التأخر بإنجاز العمل المتفق عليه في الوقت المحدد، وقد تطور هذا الخلاف إلى مشادة كلامية اندفع على إثرها الجواودة بالهجوم من الخلف على الموظف الإسرائيلي (زئيف)، وطعنه (بمفك براغي) أصابه بجرح طفيف، مما دفع الأخير إلى إطلاق عيارات نارية من مسدس كان يحمله، على الجواودة أدت إلى قتله، وقتل أيضاً الدكتور بشار الحمارنة مالك المبنى السكني الذي يسكنه الحارس الأمني الإسرائيلي عن طريق الخطأ، بسبب تواجده في الموقع لحظة وقوع الحادثة، كون عملية شراء الأثاث تمت من خلاله كما أفادت التحقيقات (جريدة الدستور، ٢٥/تموز/٢٠١٧)[٣].

ومن خلال تحليل البيانات والتصريحات الرسمية الصادرة عن الحكومة الأردنية والإسرائيلية، نلاحظ أن الحادثة لم تكن في أصلها ذات أبعاد سياسية، تمت بموجب مخطط معد مسبقاً، إنما جاءت في مجملها نتيجة لموقف انفعالي (روسيا اليوم، / /٢٠١٧)[٤]، في لحظة آنية عابرة كان

يمكن احتوائها ضمن الأطر القانونية الدولية التي تعالج مثل هذه الحوادث، في إطار المحافظة على استمرارية علاقة الاحترام المتبادل بين الدول، إلَّا أنها سرعان ما تطورت من حادثة جنائية عادية، إلى أزمة سياسية خطيرة أدت إلى إحداث المزيد من التوتر بين الأردن وإسرائيل، بصورة كان من الممكن أن تهدد استمرارية اتفاقية السلام بينهما (فرانس، ٢٠١٧/٢٤)[٥]، خاصة بعد أن ضجت وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي المحلية والعالمية، بأخبار الحادثة خلال الساعات الأولى من وقوعها، وقبل انتهاء التحقيقات، مبينة أن إسرائيلياً قتل مواطنين أردنيين (بدم بارد)، مما أدى إلى تصاعد موجة السخط الشعبي الأردني، الذي كان أصلاً منفعلاً إزاء ما تقوم به إسرائيل من انتهاكات في القدس والمسجد الأقصى خلال تلك المرحلة (شينكر، ٢٠١٧)[٦].

وبالعودة إلى جذور التوتر في العلاقات الأردنية الإسرائيلية، نجد أنها أخذت تبرز منذ بدايات توقيع معاهدة السلام، فعلى الرغم من أن المعاهدة كان ينبغي أن تشكل بداية مرحلة جديدة من العلاقات السلمية بين الطرفين على كافة المستويات، إلاَّ أن الواقع كان على العكس من ذلك تماماً، حيث شهدت العلاقة على مدار ربع قرن تلت توقيع معاهدة السلام، العديد من محطات التوتر الناتج عن الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة لنصوصها، الناتج عن فكرها السياسي المتطرف (الهنداوي، ٢٠٢١)[٧].

فمن خلال تحليل التوجهات السياسية الإسرائيلية، نجد أن الطروحات السلمية لحل القضية الفلسطينية، لم تكن يوماً خياراً إستراتيجياً لها، كما لم يكن لديها أَيُّ قناعة بتحقيق سلام مع العرب مبني على أساس قرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام وحل الدولتين، حيث تبنت منذ بداية العملية السلمية إستراتيجية تقوم على المستوى الفلسطيني على أساس إضاعة الوقت، بالشكل الذي يمنحها الفرصة في التوسع الاستيطاني وفرض السيادة على الأرض، أما على المستوى الأردني فقد سعت من خلال اتفاقية السلام، إلى الحد من الدور الأردني المهم في دعم القضية الفلسطينية ومواجهة مخططاتها الصهيونية، وذلك من خلال الحصول على اعتراف دولة عربية مجاورة لها بشرعية وجودها، قبل قيام الدولة الفلسطينية، وإخراج الأردن نهائياً من معادلة الصراع العربي الإسرائيلي، إضافة إلى جعل الأردن وسيطاً للتطبيع مع بقية الدول العربية، وخاصة المتمسكة بالمقاطعة (أبو غوش، ٢٠٢١)[٨].

وعلى الرغم من إدراك الأردن لحقيقة المخططات الإسرائيلية، إلا أنه وجد نفسه مضطراً إلى الدخول في مفاوضات السلام التي بدأت من خلال مؤتمر مدريد عام ١٩٩١م، بهدف تعزيز حالة السيادة والاستقلال السياسي للدولة الأردنية، التي كانت تتعرض لظروف سياسية واقتصادية صعبة – بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠م –، شكلت تهديداً وجودياً له من خلال تنفيذ فكرة الوطن البديل

(الهنداوي، ٢٠٢١)[٩].

وبتتبع مراحل تطور العلاقة الأردنية الإسرائيلية قبل وقوع حادثة السفارة، نجد أن مؤشرات التوتر برزت منذ وقت مبكر من توقيع المعاهدة، بفعل مجموعة من المؤثرات تتعلق بالسيادة والوصاية الهاشمية والانتهاكات للمسجد الأقصى، والمستوطنات وقضية اللاجئين، والمناداة علناً بيهودية الدولة والدعوة لحل القضية الفلسطينية على حساب الأردن وإنشاء الوطن البديل، والمحاولات المستمرة لفرض الرؤية الصهيونية المتطرفة لحل القضية الفلسطينية، التي برزت من خلال ما عرف بصفقة القرن التي تبنتها إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترمب (Donald Trump) (تقرير مدار، ٢٠١٧)[١٠]. كما برزت أيضاً العديد من الخروقات التي استهدفت حياة مواطنين أردنيين على الأراضي الأردنية، كما هو الحال بمحاولة اغتيال خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس في عمان عام ١٩٩٧م، من قبل عناصر الموساد الإسرائيلي بعد دخولهم الأراضي الأردنية بوثائق كندية مزورة، وكذلك قتل القاضي رائد زعيتر على جسر الملك حسين على الحدود بين الأردن والضفة الغربية عام ٢٠١٤م (اللوباني، ٢٠١٨)[١١].

لقد شهدت السنوات القليلة السابقة لحادثة السفارة، تصاعداً واضحاً في وتيرة تأزم العلاقات الأردنية الإسرائيلية، نتيجة للإجراءات الإسرائيلية الأحادية الرامية إلى ضم الضفة الغربية بما فيها غور الأردن، وتسارع الخطى نحو تهويد مدينة القدس من خلال إغراقها بالمستوطنين، وتنفيذ سلسلة من الانتهاكات المتوالية ضد الأماكن المقدسة في القدس الشرقية والمسجد الأقصى، دون مراعاة للدور الأردني تجاه هذه المناطق بموجب حق الوصاية الهاشمية (تقرير مدار، ٢٠١٤)[١٢]، إضافة إلى العديد من الخروقات التي شملت الاتفاقيات الاقتصادية والمائية والثقافية وغيرها، مما جعل العلاقة تتسم بالجمود الرسمي الذي وصل في عدة مناسبات إلى مستوى سحب السفراء، والاكتفاء بالحد الأدنى من الاتصالات الأمنية والسياسية (أبو غوش، ٢٠٢١)[١٣].

ولعل أكثر العوامل المؤثرة في تأزم العلاقة، وايصالها إلى نقطة انحدار كبير، الإجراءات الإسرائيلية المتخذة قبل حادثة السفارة بأسبوعين، المتمثلة بتركيب بوابات إلكترونية على مداخل المسجد الأقصى والتي بدأت معركتها بتاريخ ١٤/تموز/٢٠١٧م، وإغلاق المسجد الأقصى ومنع الصلاة فيه لمدة يومين في سابقة لم تحدث منذ عام ١٩٦٧م (الجنيدي، ٢٠٢١)[١٤].

وقد لعبت إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترمب دوراً رئيساً في تصاعد حالة التوتر خلال تلك

المرحلة، نتيجة لتبنيها مشروع صفقة القرن، وما نتج عنه من إشكالات تقضي بتحجيم دور الأردن ومكانته في المنطقة بشكل عام، واتجاه القضية الفلسطينية بشكل خاص، الأمر الذي أثار مخاوف القيادة السياسية الأردنية على مستقبل وصايتها على المقدسات الإسلامية في مدينة القدس (شينكر، ٢٠١٧)[١٥]، وخاصّة بعد أن أعلنت العديد من وسائل الإعلام، عن وجود توجهات إسرائيلية تسعى للإطاحة بالنظام الملكي الهاشمي في الأردن، وتحجيم دور الأردن في ملف القضية الفلسطينية (مجلة طاقم تيمز، ٢٠١٧)[١٦]، ومما عزز هذه المخاوف، تسرب معلومات عرضتها العديد من وسائل الإعلام العالمية حول مساعي الرئيس الأمريكي ترمب، لإسناد دور الوصاية على المسجد الأقصى للعائلة المالكة في السعودية، لدفعها نحو التطبيع مع إسرائيل والترويج لمشروع كنفدرالية بين الأردن والضفة الغربية بوصفه وطناً بديلاً للفلسطينيين (جريدة القدس العربي، ٢٠٢١)[١٧].

ومما عزز أكثر سياسة التعنت الإسرائيلية أزاء الأردن بصورة أوصلت الوضع إلى مستوى متقدم من التأزم قبيل وقوع حادثة السفارة، نجاح إسرائيل في تطبيع علاقاتها مع عدد من الدول العربية، مما أدى إلى إضعاف الدور الأردني تجاه القضية الفلسطينية وجعل الحكومة الإسرائيلية تدرك أن الأردن أصبح وحيداً في مواجهة مخططاتها، وسط مساحة محدودة للمناورة، في ظل حالة من التدهور العربي، والتراجع الواضح في التنسيق الأردني الفلسطيني، ومكانة الدفاع عن القدس في الخطاب السياسي العربي والإسلامي (الطويسي، ٢٠١٧)[١٨]، وهذا ما شكل لديها الاعتقاد بأنه لم يعد أهمية إستراتيجية لعلاقتها مع الأردن من الناحية الأمنية والجغرافية، كما لم يعد أيضاً أهمية للدور الأردني كوسيط بينها وبين الدول العربية التي لا ترتبط معها باتفاقيات سلام (ردينة، ٢٠٢١)[١٩]. وهذا ما يتضح من خلال إقدامها على مجموعة من الإجراءات الاستفزازية للأردن، كان من أبرزها التمادي في انتهاكاتها للوصاية الهاشمية على القدس والمسجد الأقصى بصورة غير مسبوقة (تلعيش، ٢٠٢١)[٢٠]، والمماطلة بتنفيذ مشروع ناقل البحرين، ثم التخلي عن شراكتها مع الأردن في هذا المشروع نهائياً (الرجوب، ٢٠١٧)[٢١].

المحور الثاني: الدبلوماسية الأردنية تجاه الأزمة

أ) محددات الدبلوماسية الأردنية تجاه الأزمة:

على الرغم من أن حادثة السفارة الإسرائيلية في عمان جاءت في إطار علاقات متوترة بين الأردن وإسرائيل، إلا أن دبلوماسية الدولة الأردنية اتسمت بالتعامل معها على مدار ستة أشهر بالحكمة والعقلانية، والبعد عن اتخاذ قرارات متسرعة، قد توصل إلى مرحلة خطرة تؤدي إلى إحداث

انعكاسات سلبية على الأردن، وإثارة تحديات جديدة أمامها، هي في غنى عنها (السالم، ٢٠١٧)[٢٢].

ورغم ما ذهب إليه بعض المحللين السياسيين، من توقعات قيام الحكومة الأردنية بقطع العلاقات مع إسرائيل وإلغاء معاهدة وادي عربة، تجاوباً مع الرغبة الشعبية الساخطة المتشكلة نتيجة الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة، إلاَّ أن الوصول إلى هذه المرحلة بالنسبة للأردن ليس بالأمر السهل؛ حيث إن العلاقة الأردنية الإسرائيلية يصعب أن يتقرر مصيرها المستقبلي من خلال حادثة أو أزمة معينة، في ظل شبكة المصالح الأمنية والعسكرية والإستراتيجية التي تربط بينهما، الأمر الذي يلزم الجانبين عند حدٍ معين، وقف أي تدهور قد يأخذ العلاقة إلى مآلات لا رجعة فيها (شنيكر، ٢٠١٧)[٢٣].

وهذا ما يتأكد من خلال استعراض واقع العلاقات الأردنية الإسرائيلية بعد توقيع معاهدة السلام عام ١٩٩٤م، فعلى الرغم من أنها مرت بالعديد من محطات التوتر، إلَّا أنها لم تصل إلى مرحلة القطيعة التامة، والتي وإن كانت ليس بالأمر المستحيل، إلاَّ أنها مسألة خطيرة تحتاج إلى مبررات كثيرة وحسابات دقيقة، ومما يسهم في الحفاظ على استمرارية العلاقة وجود راعي أمريكي – وإن كان منحازاً للجانب الإسرائيلي – تقتضي مصالحة الإستراتيجية استمرارية العلاقة السلمية بين الأردن وإسرائيل كحلفاء له، وعدم وصولها إلى مرحلة القطيعة التامة. خاصّة بعد ظهور قوى في المنطقة تهدد مصالحها مثل إيران والتنظيمات الإرهابية (جبريل، ٢٠١٧)[٢٤].

ولكون الأردن جزء من تحالف أمريكي لا بديل عنه، يرى صانع القرار الأردني أن المصلحة تفرض عليه التجاوب مع السياسات الأمريكية، خاصّة في إطار ما يواجهه الأردن من تحديات إقليمية صعبة، وأزمات اقتصادية خانقة، ومحيط عربي تعصف به الصراعات الداخلية والحروب الأهلية (العرسان، ٢٠١٧)[٢٥].

لذلك يمكن القول إن سياسة الدولة الأردنية، استندت في التعامل مع الخروقات الإسرائيلية بشكل عام، وحادثة السفارة بشكل خاص، إلى دبلوماسية مرنة، تأخذ بعين الاعتبار المواءَمة بين سياسات القوى الدولية الغربية المتحالف معها، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي تقتضي مصالحها استمرارية العلاقات الأردنية الإسرائيلية، وبين حالة الغضب التي هيمنت على الرأي العام الأردني نتيجة لسياسة التعنت الإسرائيلي، بصورة دفعت العديد من القوى السياسية الأردنية إلى المطالبة بإلغاء معاهدة وادي عربة (مبيضين، ٢٠١٧)[٢٦].

ب) <u>الدبلوماسية الأردنية تجاه الأزمة (الموقف الرسمي):</u>

برزت خطورة حادثة السفارة الإسرائيلية بالنسبة للأردن، من خلال أنها وقعت داخل الأراضي الأردنية في وقت متزامن مع ذروة أزمة البوابات الإلكترونية في المسجد الأقصى، وهو ما يعني انتقال شرارة الأحداث إلى داخل الأردن، مما سيؤدي إلى تفجير أزمة داخلية قد تعصف بالأوضاع السياسية، على اعتبار أن الحدث يدور حول موظف إسرائيلي قتل عمداً مواطنَين أردنييَن في قلب العاصمة الأردنية في وضح النهار، كما نشرت العديد من وسائل الإعلام في بداية الأزمة، قبل أن يصدر بيان الدولة الرسمي، ومما زاد الأمر سوءاً أطلاق سراح (القاتل) بعد يوم من الحادثة، مما فتح المجال واسعاً أمام الوسائل الإعلامية لتحريك الرأي العام الأردني، ضد الحكومة وسياستها (المدينة نيوز، ٢٠١٨)[٢٧].

ومن خلال تحليل الدبلوماسية الأردنية في التعامل مع الحادثة وما تمخض عنها من أزمة سياسية، نجد أنها مرت بمرحلتين رئيسيتين لكل منها سماتها الخاصة.

المرحلة الأولى: قبل إطلاق سراح طاقم السفارة:

من خلال تتبع البيانات والتصريحات الرسمية الأردنية والإسرائيلية، نجد أن الحادثة سرعان ما تطورت إلى أزمة سياسية حقيقية، بعد وقوعها بيوم واحد، وذلك نتيجة لتضارب المواقف الأردنية والإسرائيلية حولها (شنيكر، ٢٠١٧)[٢٨]. ففي الوقت الذي فرضت فيه السلطات الأردنية طوقاً أمنياً حول السفارة، ومنعت طاقمها الدبلوماسي من المغادرة حتى يتم تسليم حارس الأمن (القاتل) للسلطات الأردنية من أجل التحقيق معه (دعنا، ٢٠١٧)[٢٩]، نجد أن الجانب الإسرائيلي يرفض إخضاع القاتل للتحقيق كونه يتمتع بحصانة دبلوماسية، تمنع السلطات الأردنية من توقيفه والتحقيق معه، واعتبار ما قام به أمراً مشروعاً من أجل الدفاع عن النفس (صحيفة السوسنة، ٢٠١٧)[٣٠]، وهذا ما وضع الحكومة الأردنية في وضع حرج جداً، حيث كان يتوجب عليها اتخاذ موقف تُواءم فيه بين المحافظة على التزاماتها الدولية المتعلقة بحماية الدبلوماسيين، وفقاً لنصوص اتفاقية فيينا، من ناحية، وامتصاص حالة الغضب الشعبي التي أخذت تتصاعد إلى حدٍ كبير، متهماً الحكومة بالتقصير في التعامل مع الحادثة، ساعد في تأكيدها تأخر الرواية الرسمية حول تفاصيل الحادثة، مما فتح مجالاً واسعاً أمام العديد من القوى السياسية والإعلامية لطرح تساؤلات عدة، حول الأسباب الحقيقية التي دفعت موظف دبلوماسي، لقتل مواطنين أردنيين أحدهما شاب بعمر السابعة عشر يعمل بالنجارة، والآخر طبيب (السالم، ٢٠١٧)[٣١].

ونظراً لأهمية الموقف الشعبي في تدعيم الدبلوماسية الأردنية في مواجهة سياسية التعنت الإسرائيلية الرافضة تسليم الحارس الأمني – الذي بقي محتجزاً داخل السفارة حتى مساء يوم ٢٤/تموز/٢٠١٧م – لجأت الحكومة الأردنية، إلى سياسة امتصاص الغضب الشعبي وتهدئة الرأي العام الأردني، مع الإعلان في الوقت نفسه عن تمسكها بالتزاماتها الدولية، نظراً لإدراكها جيداً أن اتفاقية فيينا تدعم الموقف الإسرائيلي الرافض تسليم الحارس الأمني (جبريل، ٢٠١٧)[٣٢]، وهذا ما يتضح من خلال تصريحاتها قبل إطلاق سراح طاقم السفارة بما فيهم الحارس (القاتل) يوم ٢٠١٧/٧/٢٤م، التي بينت فيها أنها تتابع القضية من اللحظة الأولى لوقوعها بشكل مدروس وبما يضمن حقوق الأردنيين من ناحية، ومحاكمة الدبلوماسي الإسرائيلي ضمن ما تقتضيه القوانين الدولية المتبعة، ومؤكدة في الوقت نفسه على أنها لن تسمح بخروج القاتل الإسرائيلي قبل الاستماع لإفادته، ليتسنى بعد ذلك مواصلة التحقيق لدى الادعاء العام (جريدة الغد، ٢٠١٧)[٣٣]، كما بينت الحكومة في تصريح آخر بتاريخ ٢٧/تموز/٢٠١٧م، أنها تتبع في التعامل مع القضية سياسة التحرك القانوني، وأمامها خيارات متعددة لإنهاء القضية، منها: الدخول في تفاهم مع إسرائيل، أو من خلال النظام القضائي الإسرائيلي وفقاً لما نصت عليه اتفاقية فيينا، أو من خلال النظام القضائي الدولي (اليحيى، ٢٠١٧)[٣٤].

وفي الوقت الذي سعت فيه الحكومة الأردنية، إلى المواءَمة بين التزاماتها الدولية ومصالحها الوطنية، نجد أنها ترفض المطالبات التي تقدمت بها بعض القوى السياسية الأردنية، لاستثمار الأزمة في تحقيق مكاسب سياسية معينة (صحيفة السوسنة، ٢٠١٧)[٣٥]، وذلك من خلال الضغط على إسرائيل، لربط موضوع إطلاق سراح طاقم السفارة الإسرائيلية، بإزالة البوابات الإلكترونية في المسجد الأقصى، وإطلاق سراح الأسرى الأردنيين من السجون الإسرائيلية، خاصة وأن للأردن تجربة سابقة مشابهة، كما حدث في محاولة اغتيال خالد مشعل، التي استثمرها الأردن لتحقيق مكاسب مهمة تمثلت بالإفراج عن عدد من الأسرى الأردنيين والفلسطينيين، وعلى رأسهم زعيم حركة حماس الشيخ أحمد ياسين (موقع البوابة، ٢٠١٧)[٣٦]، إلَّا أن الحكومة رفضت هذه المقترحات، وأي صفقة مع الحكومة الإسرائيلية حول حادثة السفارة، ومؤكدة كما جاء على لسان وزير الخارجية، أن حادثة السفارة هي قضية جرمية، وسيتم معالجتها ضمن القوانين المحلية والدولية وأن الأردن لا يقايض بدماء أبنائه (موقع خبرني، ٢٠١٧)[٣٧].

وعلى الرغم من تمسك الحكومة الأردنية خلال اليومين الأولين من وقوع الحادثة بموقفها الرافض لمغادرة طاقم السفارة الإسرائيلية عمان، حتى يتم تسليم الحارس الأمني (القاتل) والتحقيق معه، إلا أنها اضطرت مساء يوم ٢٠١٧/٧/٢٤م، إلى التجاوب مع المطلب الإسرائيلي بإطلاق سراح طاقم السفارة، وجاء هذا التحول بعد تدخل الإدارة الأمريكية، بناءً على طلب من الحكومة الإسرائيلية، بعد فشل جميع جهودها مع الأردن في هذا المجال، وقد جاء هذا التحول في الموقف الأردني نتيجة لعاملين رئيسيين هما:

الأول: سياسي: تمثل في احترام الأردن للوساطة الأمريكية، وعدم التصعيد معها، في ظل الظروف الصعبة التي يمر بها الأردن، خاصّة بعد أن تعهدت له بأن يخضع القاتل الإسرائيلي لمحاكمة عادلة في المحاكم الإسرائيلية، وفقاً لما تنصُّ عليه اتفاقية فيينا وبضمانات أمريكية بعيدة عن تدخل الحكومة الإسرائيلية (الطراونة، ٢٠١٧)[٣٨].

الثاني: قانوني: ويتمثل بالتزام الأردن بالمواثيق الدولية التي تنظم العلاقة بين الدول، وبشكل خاص المادة (٢٩) من اتفاقية فيينا التي تنص على "أن للشخص الدبلوماسي حرمة، فلا يجوز القبض عليه أو حجزه، وعلى الدولة المعتمد لديها أن تعامله بالاحترام اللازم، واتخاذ كافة الوسائل المعقولة لمنع الاعتداء على شخصه أو حريته أو اعتباره" (اتفاقية فينا، ١٩٦١)[٣٩]، كما نصت المادة (٣١) على منحه الحصانة الجنائية والقضائية والإدارية (اتفاقية فينا، ١٩٦١)[٤٠]، وكذلك المادة (٣٠) من الاتفاقية، التي تنص على "أن يتمتع المسكن الخاص بالممثل الدبلوماسي بنفس الحرمة والحماية التي تتمتع بها مباني البعثة، وتشمل الحرمة مستنداته ومراسلاته ومتعلقاته" (اتفاقية فينا، ١٩٦١)[٤١].

وكون الحارس الأمني الإسرائيلي يحمل الصفة الدبلوماسية، فإن السلطات الأردنية لا تملك وفقاً لنصوص اتفاقية فيينا حق اعتقاله أو محاكمته، كما أن التشريعات الأردنية لا تجيز أيضاً محاكمته، فقد نصت المادة (١١) من قانون العقوبات الأردني، على أن لا تسري أحكام القانون على الجرائم التي يرتكبها في المملكة موظفي السلك الدبلوماسي الخارجي والقناصل والأجانب، ما تمتعوا بالحصانة التي يخولهم إياها القانون الدولي العام (الجريدة الرسمية، ١٩٦١)[٤٢]، ورغم أن اتفاقية فيينا منحت الحصانة للدبلوماسيين، إلا أن هذه الحصانة ليست مطلقة فقد نصت الفقرة (٤) من المادة (٣٣) من الاتفاقية على أن الحصانة لا تعفي الدبلوماسي من الخضوع لقضاء دولته (اتفاقية فينا، ١٩٦١)[٤٣]. أي بمعنى أن الحصانة التي تحمي الحارس الإسرائيلي من المثول أمام القضاء الأردني، لا تعفيه من المساءلة أمام القضاء الإسرائيلي.

وهذا ما تأكد من خلال بيان رئيس النيابة العامة الأردني، الصادر بعد انتهاء عملية التحقيق بالحادثة يوم ٢٨/تموز/٢٠١٧، والذي جاء فيه أن النيابة العامة الأردنية أسندت للحارس الإسرائيلي (زئيف موبال) جريمتي القتل الواقع على أكثر من شخص، وبعد أن تبين للنيابة العامة أن القاتل يتمتع بالحصانة الدبلوماسية والقضائية، قرر المدعي العام عدم الاختصاص وفقاً لنص المادة (١١) من قانون العقوبات الأردني، لذلك قامت النيابة العامة برفع أوراق التحقيق إلى وزير العدل، لمخاطبة وزير الخارجية ليقوم بدوره بإرسالها للجهات المختصة لدى الجانب الإسرائيلي، وذلك لمحاكمة القاتل المذكور طبقاً للمادة (٣٣) من اتفاقية فيينا (وكالة الأنباء الأردنية، ٢٠١٧)[٤٤].

وقد قامت وزارة الخارجية الأردنية بدورها بتسليم ملف القضية للحكومة الإسرائيلية عبر القنوات الدبلوماسية، ووفقاً للتصريحات الإسرائيلية، بدأت الجهات المختصة لديها التدقيق بالحادثة طبقاً لإجراءاتها المتبعة بتاريخ ٢٠١٧/٧/٢٩ (جريدة الغد، ٢٠١٧)[٤٥].

وهكذا نلاحظ من خلال ما تقدم أن السياسة الأردنية، واجهت منذ بداية وقوع الحادثة تحديات صعبة، حيث إن الجريمة وقعت في مبنى سكني تابع للسفارة يحظى بالحصانة، والقاتل مسجل على أنه دبلوماسي ويحظى بالحصانة الدبلوماسية أيضاً، لذلك رأت الحكومة الأردنية، أن الحكمة تفرض عليها في مثل هذا الوضع، ضرورة الالتزام بنصوص اتفاقية فيينا لحماية الدبلوماسيين كمسار أسلم لحماية الحقوق الأردنية، رغم إدراكها أن هذا القرار لن يكون في صالحها على المستوى الداخلي الأردني، وسيعرضها لموجة هائلة من الاتهامات، في ظل حالة الغضب الشعبي القائمة أصلاً نتيجة لسياسة التعنت الإسرائيلية، وذلك لارتباط الحدث بقضية تعد غاية في الحساسية، وهي مقتل أردنيين على الأرض الأردنية برصاص دبلوماسي إسرائيلي (الطراونة، ٢٠١٧)[٤٦].

المرحلة الثانية: بعد إطلاق سراح طاقم السفارة:

بعد إطلاق سراح طاقم السفارة الإسرائيلية بتاريخ ٢٤/تموز/٢٠١٧م، أخذ خطاب الحكومة الأردنية إزاء الحادثة يزداد حدة ويجنح نحو الانسجام مع الموقف الشعبي، الذي اشتعل غضباً بعد مغادرة الحارس الأمني (القاتل) دون محاكمة (السالم، ٢٠١٧)[٤٧]، ومما زاد من حالة التوتر أكثر في الموقف الأردني خلال هذه المرحلة، ودفعه نحو التصعيد، التصريحات الاستفزازية التي صدرت عن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو عقب عودة الحارس إلى تل أبيب، واستقباله في ديوانه بمراسم احتفالية مثيرة، اعتبرتها الحكومة الأردنية استهتاراً بمشاعر الشعب الأردني، وتحمل العديد من

رسائل الاستفزاز (القرالة، ٢٠١٧)[٤٨].

وقد برزت حدة التوتر هذه في الموقف الأردني الرسمي بشكل واضح، من خلال العديد من الفعاليات الرسمية، كان من أهمها: عودة الملك عبد الله الثاني الفورية من الولايات المتحدة، وترأسه مجلس السياسات الوطني لمناقشة تداعيات الأزمة، التي أخذت تتصاعد نتيجة لنهج نتنياهو في توظيفها لتحقيق شعبية في أوساط اليمين الإسرائيلي المتطرف الداعم له، بصورة تخالف كل القيم الدبلوماسية في الدول المتحضرة (الطراونة، ٢٠٠٧)[٤٩].

كما عقد مجلس الوزراء الأردني جلسة بتاريخ ٢٦/تموز/٢٠١٧م، تقرر فيها تشكيل فريق وزاري من وزير الشؤون القانونية ووزير العدل ومندوب قانوني من وزارة الخارجية، لوضع خطة للتحرك القانوني على كافة المستويات الداخلية والخارجية، والتحضير لمرحلة ما بعد انتهاء التحقيق من قبل النيابة العامة الإسرائيلية، وبدء المحاكمة وصدور الحكم وبما يضمن حقوق الدولة الأردنية ومواطنيها، استناداً إلى نصوص القانون الدولي الذي يمنح الأردن كل السبل القانونية في متابعة حقوقه (وكالة الأنباء الأردنية، ٢٠١٧)[٥٠]، كما وجهت الحكومة الأردنية في الوقت نفسه، من خلال وزارة الخارجية، رسالة شديدة اللهجة إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية انتقدت فيها منهجيته في التعامل مع الحارس الأمني (القاتل)، والتي وصفها وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي بـ (المخجلة والمعيبة)، وتمس بشكل واضح العلاقات الدبلوماسية بين البلدين (جريدة الغد، ٢٠١٧)[٥١].

ومن خلال تحليل العوامل المؤثرة في تصاعد حالة التوتر في العلاقات الأردنية الإسرائيلية بعد مغادرة طاقم السفارة الإسرائيلية عمان، نجد أنها تشكلت بالدرجة الأولى بفعل سياسة الحكومة الإسرائيلية، فعلى مدار الشهور التالية لوقوع الحادثة وما تمخض عنها من أزمة سياسية، سعت إسرائيل إلى طي ملفها، واستعادة علاقتها مع الأردن بأقل تكلفة ممكنة، متبعة منهج يقوم على أساس التملص والمماطلة، والضغط المباشر وغير المباشر، ومحاولة الالتفاف على المطالب الأردنية، التي تمثلت خلال الأسابيع الأولى من الأزمة، بمطلبين أساسيين فقط هما: رفض عودة طاقم السفارة الإسرائيلية إلى عمان حتى يتم محاكمة القاتل الإسرائيلي محاكمة عادلة، ودفع تعويض لأهالي القتيلين الجواودة والحمارنة (جريدة الغد، ٢٠١٧)[٥٢]، ونتيجة لسياسة التعنت الإسرائيلية أمام المطالب الأردنية، قامت الحكومة الأردنية في بداية شهر آب/٢٠١٧م، بتصعيد موقفها من خلال طرح مطالب إضافية كشرط لعودة طاقم السفارة، تمثلت برفض عودة السفيرة الإسرائيلية عينات شلاين (Eayinat Shayin) إلى عمان، واستبدالها بسفير جديد كونها شاركت رئيس الحكومة نتنياهو بمراسم استقبال القاتل، إضافة إلى

إعادة فتح ملف القاضي رائد زعيتر (موقع عمان نت، ٢٠١٧)[٥٣].

ومما ساعد في تسارع شدة التأزم في العلاقة الأردنية الإسرائيلية حول حادثة السفارة، هو أن الحكومة الإسرائيلية أصبحت خلال هذه المرحلة أكثر تطرفاً من أي وقت مضى، ساعدها في ذلك ضعف الموقف العربي المنشغل بصراعاته الداخلية من ناحية، والدعم المطلق الذي كانت تحظى به من قبل إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترمب، وفريقه في البيت الأبيض المسؤول عن متابعة الملف الفلسطيني وعلى رأسه مستشاره جاريد كوشنر (Jared Kushner)، الذي كان يسعى بكل عزم إلى إنجاز ما عرف بصفقة القرن (الطراونة، ٢٠١٧)[٥٤].

وفي خضم أزمة السفارة ثارت الشكوك لدى العديد من المحللين والمراقبين السياسيين، بمدى قدرة الدولة الأردنية على تحقيق مطالبها في قضيتي السفارة وزعيتر، وذلك من منطلق اعتقادها بأن الحكومة الإسرائيلية المتمردة على كافة القرارات والمواثيق الدولية – بدعم أمريكي – لن ترضخ للمطالب الأردنية سواء بالاعتذار أو بدفع التعويض لذوي الضحايا، ولن تلجأ أيضاً إلى التحقيق القضائي (عموري، ٢٠١٨)[٥٥] وكان لهذا الاعتقاد ما يبرره من خلال ما حدث في تجارب سابقة، مثال ذلك: حادثة مقتل القاضي رائد زعيتر التي وقعت عام ٢٠١٤م (الطراونة/ ٢٠١٧)[٥٦].

إلا أن النتائج جاءت بخلاف هذه التوقعات، فقد كان نتيجة للموقف الصلب للدبلوماسية الأردنية في مواجهة سياسة المراوغة الإسرائيلية والثبات على الموقف، وعدم إظهار أي استعداد للتنازل عن أي شرط من شروطها المطروحة، بل الإعلان عن الاستعداد للتصعيد في المطالب إذا لزم الأمر – كما جاء في العديد من التصريحات التي أطلقتها الحكومة الأردنية – أن أدركت إسرائيل بعد مرور عدة أشهر من وقوع الحادثة، أن الأردن لن يرضخ مهما بلغت الضغوط عليه، وأنه مستعد أن يمضي بالتصعيد إلى مرحلة متقدمة، قد يكون لها انعكاسات خطرة على المكتسبات الإسرائيلية المتحققة من معاهدة وادي عربة، وخاصّة الأمنية (وكالة أنباء سرايا، ٢٠١٨)[٥٧].

وهذا ما دفعها إلى الرضوخ أمام الموقف الأردني، والاستجابة لجميع مطالبه بتاريخ ١٨/كانون ثاني/٢٠١٨، حيث تلقت الحكومة الأردنية مذكرة من الحكومة الإسرائيلية أعلنت فيها عن أسفها وندمها الشديدين إزاء حادثة السفارة، إضافة إلى تعهدها بمتابعة الإجراءات القانونية المتعلقة بالحادثة، وتقديم تعويض لأهالي الضحايا الثلاث (محمد الجواودة، وبشار الحمارنة، والقاضي رائد زعيتر) (الجزيرة نت، ٢٠١٨)[٥٨].

وقد تعمدت الحكومة الأردنية الكشف عن كامل مضمون المذكرة في تصريحاتها الرسمية، بسبب حساسية المسألة بالنسبة للرأي العام الأردني، وقد كان لهذا الاعتذار عدة دلالات إيجابية لصالح الدولة الأردنية من أهمها:

١. تعزيز هيبة الدولة الأردنية وإثبات قدرتها على تحقيق مصالحها الوطنية وفق القنوات الدبلوماسية وفي إطار احترام التشريعات الدولية (عبيدات، ٢٠١٨)[٥٩].
٢. تعزيز ثقة الشعب الأردني بنظامه السياسي، وقدرته على مواجهة سياسة التعنت الإسرائيلي.
٣. إثبات قدرة الدبلوماسية الأردنية على العمل باستقلالية، والمناورة في بيئة صعبة وبما يخدم مصالح مواطنيها (جريدة الغد، ٢٠١٨)[٦٠].

ج) **الموقف الشعبي الأردني من الأزمة:**

على الرغم من قناعة معظم القوى السياسية الأردنية، بأن الأردن وقع معاهدة وادي عربة عام ١٩٩٤م، من أجل الحفاظ على كيان الدولة واستمرارها، في وقت لم يكن فيه ميزان القوى يخدم الصالح الأردني، بسبب التحديات الصعبة التي أحاطت به على المستويات كافة بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١م، إلا أنه بعد مرور أكثر من ربع قرن على توقيع المعاهدة، اندفعت العديد من القوى السياسية الأردنية – النيابية والحزبية والنقابية والشعبية – تطالب الحكومة بضرورة وضع إستراتيجية جديدة للتعامل مع إسرائيل تقوم على أساس الحزم في التعامل وإعادة تقييم المعاهدة (الطراونة، ٢٠١٧)[٦١]، كونها لم تحقق طموحات الأردنيين، بل على العكس من ذلك كانت على الدوام عبئاً ثقيلاً على الأردن، وعامل توتر دائم بين الشعب والحكومة بسبب كثرة الانتهاكات الإسرائيلية للعديد من نصوصها (تقرير مدار، ٢٠١٤)[٦٢].

وقد تجسد الموقف الشعبي الأردني من معاهدة السلام مع إسرائيل، بصورته الواضحة، من خلال حادثة السفارة الإسرائيلية عام ٢٠١٧، والتي برزت خطورتها في إثارة الرأي العام الأردني من خلال ثلاث جوانب رئيسية، تمثلت: بتوقيت حدوثها، والموقف الحكومي الرسمي منها، وسياسة الاستفزاز الإسرائيلية في التعامل معها؛ حيث جاءت في وقت تصاعدت فيه حالة الغضب الشعبي في جميع الأوساط الأردنية، جراء الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة في القدس والمسجد الأقصى، خاصة بعد تركيب إسرائيل للبوابات الإلكترونية على مداخل المسجد الأقصى، لتحدث مزيداً من الغضب الشعبي الذي وصل ذروته بعد إطلاق سراح طاقم السفارة ومغادرة (القاتل) الأراضي الأردنية دون محاكمة، واستقباله بحفاوة من قبل رئيس الحكومة الإسرائيلية بصورة اعتبرها الشعب الأردني

استهتاراً صارخاً بمشاعره (مبيضين، ٢٠١٧)[٦٣].

ومما زاد في وتيرة الغضب الشعبي أكثر، تأخر الحكومة في إصدار بيانها الرسمي حول تفاصيل الحادثة وبيان موقفها منها؛ الأمر الذي فتح المجال أمام العديد من النخب السياسية، إلى توجيه الاتهامات للحكومة بالتقصير، والتساهل بدماء الأردنيين (الدعمة، ٢٠١٧)[٦٤]، خاصّة بعد أن أعلنت العديد من المواقع الإعلامية، أن رجل الأمن الإسرائيلي قتل الأردنيين دون مبرر، وغادر البلاد دون محاسبة، وهذا ما أدى إلى إثارة الشكوك في الأوساط الشعبية الأردنية بقدرة الحكومة على اتخاذ موقف حازم إزاء حادثة السفارة، في مواجهة الحكومة الإسرائيلية المتمردة على كافة التقاليد والأعراف الدولية، تحت الرعاية الأمريكية العلنية (أبو عامر، ٢٠١٧)[٦٥].

وقد برزت ردة الفعل الشعبية هذه بشكل واضح، من خلال بيان رئيس مجلس النواب الأردني عاطف الطراونة في جلسة المجلس المنعقدة يوم ٢٤/تموز/٢٠١٧، والذي اعتبر فيه أن موقف الحكومة الرسمي لم يكن بمستوى خطورة الحدث وتأثيراته الكبيرة، ومتهماً إياها بالوقت نفسه بالتقصير في إطلاع الرأي العام الأردني على مجريات الحدث بصورة مبررة، وترك الشارع رهيناً للإشاعات والأقاويل والتأويلات والمعلومات المغلوطة، مما فتح المجال أمام تصاعد وتيرة التوتر في الرأي العام (جريدة الغد، ٢٠١٧)[٦٦].

ومن خلال تحليل مرافعات النواب داخل المجلس خلال الأيام الأولى من وقوع الحادثة، نلاحظ اشتعال حالة من الغضب غير مسبوقة، متهمة الحكومة بالفشل في التعامل مع الحدث، وعدم القدرة على اتخاذ موقف حازم في مواجهة انتهاكات الحكومة الإسرائيلية، وسياساتها الاستفزازية (وكالة الأنباء الأردنية، ٢٠١٧)[٦٧]، الأمر الذي دفع أكثر من ٥٠ نائباً لتوقيع مذكرة بتاريخ ٢٨/تموز/٢٠١٧م (قناة العالم، ٢٠١٧)[٦٨]، وأخرى بتاريخ ٩/كانون ثاني/٢٠١٨م تطالب الحكومة الأردنية بسحب السفير الأردني من تل أبيب وطرد السفارة الإسرائيلية من عمان، وإلغاء معاهدة وادي عربة، كون الأردن لم يجني منها إلا المزيد من الاستغلال الإسرائيلي، بصورة تمس سيادة الدولة الأردنية وتضع الحكومة باستمرار في وضع حرج أمام الشعب الأردني، الذي بدأت تساوره الشكوك بأن الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة للمعاهدة تتم بموافقته غير المباشرة (موقع المدينة الإخبارية، ٢٠١٨)[٦٩].

كما دفعت حادثة السفارة من جانب آخر العديد من النخب والقوى السياسية الأردنية إلى مطالبة الحكومة، بإعادة صياغة إستراتيجية الدولة في التعامل مع إسرائيل، بعد أن أكدت الأحداث على أرض

الواقع على أنها غير جادة في اتفاقاتها مع الأردن، وخاصّة بعد نجاحها في إقامة علاقات تطبيع مع بعض العواصم العربية، وتوجه عدد من الدول العربية لكسب وِدّها، الأمر الذي ولد لديها اعتقاد بضعف الخيارات أمام الأردن، مما يستوجب عليه الاستسلام أمام الشروط الإسرائيلية (موقع خبرني)[٧٠].

لقد دفع قرار الحكومة الأردنية بإطلاق سراح (القاتل)، خلال وقت قصير جداً من وقوع الحادثة دون محاسبته، العديد من القوى السياسية والإعلامية إلى إعادة مشهد حاثة خالد مشعل عام ١٩٩٧م إلى الأذهان، كأسلوب في توجيه الاتهام للحكومة بالتقصير في مواجهة حادثة السفارة، من خلال المقارنة بين موقف الحكومة الأردنية الحازم إزاء حادثة خالد مشعل زمن الملك حسين، الذي ألزم إسرائيل بالخضوع الفوري للشروط الأردنية وتنفيذها، والسلوك السياسي للحكومة الأردنية زمن الملك عبد الله الثاني الذي لم يرقَ إلى مستوى الحدث (اليحيى، ٢٠١٧)[٧١].

والواقع أن الاختلاف في مواقف الحكومة الأردنية تجاه كل من حادثة خالد مشعل وحادثة السفارة، لا يرتبط بقوة أو ضعف الحكومة، بقدر ما ارتبط بخصوصية كل من الحادثين، والاختلاف القائم بينهما، سواء كان ذلك من حيث التوقيت أو الطبيعة الجرمية أو الظروف المحلية والدولية المحيطة، الأمر الذي انعكس بشكل واضح على اختلاف الموقف الحكومي؛ حيث إن حادثة مشعل وقعت في بداية العملية السلمية، في ظل وجود إدارة أمريكية معتدلة هي إدارة الرئيس بيل كلنتون (Bill Clinton)، التي كانت تظهر حرصاً واضحاً على إنجاح العملية السلمية في المنطقة، مما أسهم في كبح جماح التجاوزات الإسرائيلية إلى حدٍ كبير، في حين وقعت حادثة السفارة في ظل إدارة الرئيس دونالد ترمب، الذي كان أكثر تطرفاً وتجاهلاً لحقوق العرب من اليمين الإسرائيلي المتطرف الحاكم في إسرائيل (أبو عامر، ٢٠١٧)[٧٢].

كما أن العناصر الإسرائيلية المتورطة في اغتيال مشعل، لا يتمتعون بالحصانة الدبلوماسية، ودخولهم للأردن تم بطريقة غير مشروعة من خلال وثائق مزورة، وضمن خطة معدة مسبقاً من قبل جهاز الموساد الإسرائيلي، وفي ذلك مخالفة صريحة لكل الاتفاقات الدولية، مما لم يترك مجالاً أمام الحكومة الإسرائيلية للمناورة بعد قبض السلطات الأردنية على الجناة (أندراوس، ٢٠١٩)[٧٣].

في حين كان القاتل في حادثة السفارة، موظف دبلوماسي معروف لدى الحكومة الأردنية، وموجود على أراضيها بصورة شرعية، ويتمتع بحكم عمله بحصانة دبلوماسية، وإن الجريمة المتورط بها لم تكن ترتبط بأبعاد سياسية، وخطة معدة مسبقاً كما هو الحال بحادثة مشعل، إنما كانت كما بينت التحقيقات الأمنية الأردنية، لا تزيد عن قضية جرمية ناتجة عن مشاجرة عادية، وأن الشاب

الأردني هو من بدأ الهجوم على القاتل (جريدة الدستور، ٢٠١٧)[٧٤]، وهذا ما أعطى إسرائيل الفرصة للمناورة وعدم التجاوب الفوري مع المطالب الأردنية في بدايات الأزمة، مستندة في موقفها إلى نصوص اتفاقية فيينا التي لا تجيز للدول اعتقال ومحاسبة الدبلوماسيين المعتمدين لديها (صحيفة الدستور، ٢٠١٧)[٧٥].

وعلى الرغم من حالة الغضب الشديد التي ظهرت على الموقف الشعبي الأردني، خلال الشهور التي تلت وقوع حادثة السفارة تجاه سياسة الحكومة التي وصفت بالتقصير والإهمال، إلا أن هذه الحالة سرعان ما بدأت تتحول إلى النقيض، بعد أن تمكنت الحكومة الأردنية من إرغام الحكومة الإسرائيلية، على الرضوخ لشروطها في ١٨/كانون ثاني/٢٠١٨، حيث أصدرت معظم الهيئات السياسية الأردنية النيابية والحزبية والنقابية، إضافة إلى العديد من الزعامات الاجتماعية، بيانات ثمنت من خلالها الجهود الدبلوماسية الأردنية في اخضاع إسرائيل لشروط الأردن (جريدة الغد، ٢٠١٨)[٧٦].

ومن خلال رصد ردود الفعل الشعبية التي تصدرت عناوين الوسائل الإعلامية الأردنية، تظهر الصورة واضحة في حالة الرضى الشعبي عن سياسة الحكومة وجهود الملك عبد الله الثاني، في إنهاء أزمة السفارة بصورة لائقة، تم من خلالها حفظ هيبة الدولة، وحقوق المواطنين الأردنيين وإثبات القدرة على التصدي للانتهاكات الإسرائيلية (جريدة الدستور، ٢٠١٨)[٧٧]، حيث اعتبرت العديد من القوى السياسية والاجتماعية أن الدبلوماسية الأردنية قدمت نموذجاً متقدماً في التعامل مع أزمة السفارة، وإعادة حادثة القاضي زعيتر إلى الواجهة، واعتبار الاعتذار الإسرائيلي الرسمي والرضوخ للشروط الأردنية، هو انتصار للسياسة الأردنية العقلانية الحكيمة (وكالة عمون الإخبارية، ٢٠١٨)[٧٨].

المحور الثالث: الموقف الإسرائيلي تجاه الحادثة

اتسمت سياسة الحكومة الإسرائيلية في التعامل مع حادثة السفارة عند بداية وقوعها، بالتعنت الذي برز بشكل واضح من خلال رفضها التجاوب مع المطالب الأردنية، وخاصّة المتعلقة بتسليم الحارس الأمني (القاتل) للسلطات الأردنية للتحقيق معه، والأكثر من ذلك اعتبار ما قام به هو حق مشروع للدفاع عن النفس وهو محصن بموجب اتفاقية فيينا (دعنا، ٢٠١٧)[٧٩].

وكان نتيجة لهذا الموقف، أن أخذت الحادثة تتطور بسرعة من حادثة جرمية عادية، يمكن أن تعالج وفق الإجراءات القانونية المتبعة، إلى أزمة سياسية خطرة استمرت إلى عدة أشهر كان لها

تداعيات سلبية على أعلى المستويات.

ومن خلال تحليل الموقف الإسرائيلي مع بدايات وقوع الحادثة، نجد أن الحكومة الإسرائيلية لم تقدر ابتداءً خطورة التداعيات التي قد تنجم عن الحادثة، بفعل تأثير البيئة المتوترة المحيطة بها، والتي تشكلت بفعل السياسات الإسرائيلية المتعنتة (اليحيى، ٢٠١٧)[٨٠]، وهذا ما يتضح من خلال إجراءاتها غير المدروسة، التي جاءت نتيجة لاعتقادها أنه يمكن احتواء الحادثة من خلال مستوى محدد من الاتصالات الدبلوماسية العاجلة، كما برز ذلك من خلال زيارة رئيس جهاز الموساد الإسرائيلي نداف آرغمان (Nadav Argaman) إلى عمان بتاريخ ٢٠١٧/٧/٢٤، لبحث سبل حل الأزمة وفق الشروط الإسرائيلية (موقع خبرني، ٢٠١٧)[٨١].

وأمام تمسّك الأردن بمطالبه، واخفاق الجهود الدبلوماسية الإسرائيلية في إطلاق سراح طاقم السفارة، حتى يتم التحقيق مع الحارس الأمني من قبل السلطات الأردنية، أدركت الحكومة الإسرائيلية أنها أمام أزمة سياسية ليست سهلة مع الأردن، وأن الأمور إذا بقيت على حالها سيكون لها تبعات خطيرة على علاقتها مع الأردن في ظل وجود عدة مشاريع مشتركة بينهما (أبو عامر، ٢٠١٧)[٨٢]، ومن هنا رأت ضرورة الإسراع في حل الأزمة خاصة بعد أن لاحظت تصاعد وتيرة غضب الشعب الأردني، الذي أخذ يشكل قوة ضاغطة على الحكومة لإلغاء المعاهدة، ومما أثار مخاوف الحكومة الإسرائيلية أكثر، التصريحات الصادرة عن الحكومة الأردنية خلال تلك المرحلة، والتي بينت فيها أنها ستجد نفسها مضطرة لاتخاذ إجراءات تصعيدية – لم توضح طبيعتها – حال تعنت الجانب الإسرائيلي وعدم تجاوبه مع المطالب الأردنية (العرسان، ٢٠١٧)[٨٣].

وهذا ما دفع الحكومة الإسرائيلية إلى طلب تدخل الإدارة الأمريكية لحل الأزمة، والذي تم بالفعل بتوجيه مباشر من قبل الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، لمستشاره جاريد كوشنر، ومبعوثه الخاص للشرق الأوسط جيسون غرينلات، والذي كان من نتيجته إطلاق سراح البعثة الدبلوماسية مع الحارس الأمني القاتل مساء يوم ٢٠١٧/٧/٢٤ (صحيفة السوسنة، ٢٠١٧)[٨٤]، وأمام حالة الغضب الأردني التي تأزمت بعد إطلاق سراح طاقم السفارة، نتيجة لسياسة بينيامين نتنياهو (Benjamin Netanyahu) الاستفزازية التي أظهرها من خلال استقباله للقاتل، أدركت الحكومة الإسرائيلية خطورة الموقف، خاصّة بعد موجة الانتقادات الواسعة التي تعرضت لها من قبل المعارضة الإسرائيلية، وضرورة التعامل بنوع من المرونة مع المطالب الأردنية، وضرورة التحرك لاحتواء الأزمة (الطراونة، ٢٠١٧)[٨٥].

وهذا ما يتضح من خلال إعلانها عن بدء عملية التحقيق في الحادثة طبقاً للإجراءات القضائية المرعية، والتي بدأت بتاريخ ٢٠١٧/٧/٢٨م من قبل لجنة تحقيق مكونة من عدد من الجهات الأمنية الإسرائيلية، وبناءً على نتائج التحقيق الذي أكتمل في ٥/آب/٢٠١٧، اعتبرت اللجنة ما قام به الحارس من قتل الشاب الأردني الجواودة هو دفاعٌ عن النفس، أما قتل الدكتور الحمارنة فقد اعتبرت أنه تم عن طريق الخطأ (جريدة الغد، ٢٠١٧)[٨٦].

لقد وقعت الحكومة الإسرائيلية في تعاملها مع حادثة السفارة، بعدة أخطاء جسدت عدم قدرتها على تقدير الموقف بالشكل الصحيح، حيث كانت تعتقد أن تمسك الحكومة الأردنية بشروطها المطروحة نابع من رغبتها في امتصاص حالة الغضب الشعبي، التي أخذت تتصاعد بعد وقوع حادثة السفارة، ووصلت إلى مستوى متأزم بعد إطلاق سراح القاتل (BBC News, 2017)[٨٧]، في حين أنها لم تدرك عمق الموقف الأردني الرسمي والشعبي المعادي لها، حيث لم يكن شدة تمسك الحكومة الأردنية بتحقيق مطالبها نابع من رغبتها في امتصاص الغضب الشعبي فحسب، بقدر ما كان تعبيراً عن نفاذ صبر القيادة السياسية الأردنية إزاء العديد من الانتهاكات التي تمارسها الحكومة الإسرائيلية، بصورة تخالف كل الاتفاقات المبرمة والتصميم على إحراج الحكومة الأردنية أمام الرأي العام الأردني (نون بوست، ٢٠١٧)[٨٨].

وهذا ما يتضح من خلال سياسة الحكومة الإسرائيلية في التعامل مع حادثة السفارة، ففي الوقت الذي التزمت فيه الأردن فوراً بنصوص اتفاقية فيينا بإطلاق سراح الحارس الأمني (القاتل)، على أن يحاكم من قبل المحاكم الإسرائيلية، إلا أنه مرت عدة شهور وإسرائيل تماطل في تحقيق المطلب الأردني، كما حدث سابقاً أيضاً في حادثة القاضي رائد زعيتر التي تجاهلتها لعدة سنوات، الأمر الذي وضع الحكومة الأردنية في وضع حرج أمام مواطنيها (المدينة نيوز، ٢٠١٧)[٨٩]، وعلى مدار الشهور الستة التي تلت وقوع حادثة السفارة اتبعت الحكومة الإسرائيلية تجاه الحادثة – وما تمخض عنها من أزمة – سياسة تقوم على أساس المراوغة، ومحاولة الالتفاف على الشروط الأردنية، وممارسة الضغط المباشر من خلال إرسال مبعوثين لكسر حدة الأزمة أو ممارسة التهديدات الاقتصادية ووقف العمل بمشروع ناقل البحرين، أو الضغط غير المباشر من خلال الولايات المتحدة، وذلك بهدف الزام الأردن بعدم ربط محاكمة الحارس الأمني بعودة طاقم السفارة الإسرائيلية إلى عمان (وكالة قدس نت، ٢٠١٧)[٩٠].

وكان نتيجة لهذه السياسة، أن تعرضت الحكومة الإسرائيلية لانتقادات شديدة من قبل العديد من الشخصيات الإسرائيلية، التي شغلت مناصب سياسية وعسكرية مهمة في الحكومات الإسرائيلية السابقة، والتي زخرت الصحافة الإسرائيلية بآرائهم وتحليلاتهم، التي دعت من خلالها الحكومة الإسرائيلية، إلى التعامل بحكمة مع حادثة السفارة وما نجم عنها من أزمة سياسية، كونها تشكل خطراً على مستقبل الأمن القومي الإسرائيلي (جريدة الغد، ٢٠١٧/١١/٢٦)[٩١]، الذي يعد من أهم متطلباته وفق رأيهم عدم وصول العلاقة الأردنية الإسرائيلية إلى مرحلة التأزم، وأن الحكمة تفرض على الحكومة الإسرائيلية، في الوقت الذي نجحت فيه بتوسيع شبكة علاقاتها مع عدد من الدول العربية، المحافظة على علاقتها مع الأردن، من باب مراكمة العلاقات والبناء عليها، وليس فتح العلاقة مع دولة، وإغلاق مع دولة أخرى مهمة مثل الأردن ترتبط معها إسرائيل بشبكة من العلاقات والمصالح الإستراتيجية على كافة المستويات.

لذلك وجهت العديد من التحليلات انتقادات شديدة، لسياسة نتنياهو في التعامل مع الأزمة، واصفة إياه (بالمتهور) وعدم الأهلية في تحمل المسؤولية (أبو عامر، ٢٠١٧)[٩٢]، وفي هذا الإطار بين زعيم المعارضة الإسرائيلية آفي غاباي (Avi Gabbay)، إنه كان من الممكن أن لا تحدث أزمة السفارة، لولا تسرع نتنياهو باستقبال القاتل استقبالاً حافلاً، على مرأى ومسمع من الشعب الأردني، الأمر الذي كان بمثابة الشرارة التي أدت إلى تأزم الأوضاع وإثارة غضب الملك عبد الله الثاني وبقية القوى السياسية الأردنية، كما أكد من جانب آخر على عدم مصداقية نتنياهو في احتواء الأزمة في بدايتها، والذي لم يقتصر عند حد عدم الاعتذار والتأخر لعدة أشهر فحسب بل الدفاع عن القاتل بطريقة استفزازية، مما أدى إلى تصاعد الأزمة ووضع إسرائيل في مأزق حرج، كان من الصعب الخروج منه لولا تدخل الإدارة الأمريكية بعد تفاقم الأوضاع، وقد عزا غاباي هذا التأخر لاعتبارات شخصية لنتنياهو، لا تخدم المصالح الإسرائيلية العليا، وذلك بهدف الحصول على المزيد من التأييد والشعبية في أوساط اليمين الإسرائيلي المتطرف (صحيفة الحياة، ٢٠١٨)[٩٣].

وفي إطار موجة النقد الموجهة لسياسة الحكومة الإسرائيلية في التعامل مع أزمة السفارة، بين عدد من الخبراء الأمنيين والعسكريين الإسرائيليين مثل: يورام كوهين (Yoram Cohen) رئيس جهاز الشاباك من سنة ٢٠١١م–٢٠١٦م، وداني ياتوم (Danny Yatom) رئيس جهاز الموساد ١٩٩٦–١٩٩٨، أن إنهاء حالة التوتر في العلاقات الأردنية الإسرائيلية، لا يقف عند حد الاعتذار الرسمي عن حادثة السفارة فحسب، بل يتطلب معالجة جذرية لأسباب التوتر العميقة، وعلى الحكومة

الإسرائيلية أن تتصرف بحكمة مع الحكومة الأردنية من خلال نهج يحفظ للأردن كرامته، والذي يبدأ أولاً وقبل كل شيء بإنهاء أزمة البوابات في المسجد الأقصى (موقع خبرني، ٢٠١٧)[٩٤].

والأكثر من ذلك، وصفت العديد من الصحف العبرية، وخاصة المعارضة مثل هآرتس ويدعون احرنوت، ومعاريف، سياسة نتنياهو (بالهمجية)، التي كان من شأنها إدخال إسرائيل في متاهات صعبة (جريدة الغد، ٢٠١٧)[٩٥]، فبدلاً من ان يسعى إلى بناء علاقات وثيقة مع الدول العربية المحيطة به، لجأ على الدوام إلى سياسة الاستعداء معها، مما أدى إلى إثارة العديد من المخاطر التي تهدد الأمن القومي الإسرائيلي، كما يتضح ذلك من إجراءاته بنصب البوابات الإلكترونية على أبواب المسجد الأقصى، التي أدت إلى تفجير الأوضاع وإثارة السخط على إسرائيل في كافة الأوساط العربية والإسلامية، على الرغم من تحذيرات قيادة الجيش والمخابرات له بعدم نصبها (نون بوست، ٢٠١٧)[٩٦].

وعلى الرغم من سياسة التعنت التي مارستها الحكومة الإسرائيلية بهدف حل الأزمة وفقاً لرؤيتها، إلا أنها اضطرت بعد ستة أشهر من وقوع الحادثة إلى الرضوخ للشروط الأردنية، من خلال تقديم اعتذار رسمي للأردن بتاريخ ١٨/كانون الثاني/٢٠١٨، عبرت فيه عن أسفها وندمها الشديدين عن حادثة السفارة، كما تعهدت بالوقت نفسه بمتابعة وتنفيذ الإجراءات القانونية المتعلقة بالحادثة وتعويض أهالي الضحايا (الجواودة، والحمارنة، والقاضي زعيتر أيضاً)، إضافة إلى إرسال سفير جديد للأردن بدلاً من السفيرة السابقة عينات شلاين، وهو امير فايسبورد (Amir Fayisburd) (قناة العربية، ٢٠١٨)[٩٧] ونتيجة لذلك تم عودة طاقم السفارة الإسرائيلية إلى عمان بتاريخ ٢٠/كانون ثاني/٢٠١٨ لتنتهي بذلك أزمة السفارة (BBC News, 2018)[٩٨].

ويمكن القول إن هذا التحول في الموقف الإسرائيلي تجاه أزمة السفارة بعد ستة أشهر من التعنت جاء لسببين رئيسيين هما:

الأول: تمثل بموقف الدبلوماسية الأردنية الصلب، الذي برز على أعلى المستويات، وفي كافة جولات المفاوضات بين الجانبين لاحتواء الأزمة، وإظهار الحكومة الأردنية استعدادها للتصعيد أكثر إن لزم الأمر أمام سياسة التعنت الإسرائيلي دون التخلي عن التزاماتها الدولية (الطويسي، ٢٠١٩)[٩٩].

الثاني: إدراك الحكومة الإسرائيلية لخطورة استمرار الأزمة على الأمن القومي الإسرائيلي بناءً على التوصيات التي قدمها معهد الأمن القومي الإسرائيلي في تقريره الإستراتيجي لسنة ٢٠١٨م،

حول التهديدات التي تواجه أمن إسرائيل، حيث أوصى بقوة الحكومة الإسرائيلية بضرورة الحفاظ على علاقتها السلمية مع الأردن، وعدم التفريط بها، وبذل كل ما في وسعها لاحتواء أزمة السفارة، وذلك تخوفاً من تصاعد حالة الغضب الشعبي في الأردن، وبالتالي فتح المجال أمام تنامي نشاط التنظيمات وخاصة الدينية، للقيام بأعمال مناوئة لها من جهة الحدود الشرقية، مما يستدعي زيادة حجم قواتها العسكرية في مواجهتها (التقرير الإستراتيجي، ٢٠١٨)[١٠٠].

النتائج:

من خلال دراسة أزمة السفارة الإسرائيلية في عمان عام ٢٠١٧، يمكن إبراز النتائج التالية:

- انبثقت الأزمة من خلال حادثة جرمية عادية، لم يكن لها أي ارتباط بأبعاد سياسية، أو خطط معدة مسبقاً من قبل جهات معينة، حيث كان يمكن معالجتها في الأوضاع الطبيعية، وفق الأطر القانونية المتبعة بين الدول، دون أن يكون لها أي مساس بالعلاقات السياسية.
- تعود سرعة تحول حادثة السفارة الإسرائيلية في عمان، من حادثة جرمية عادية إلى أزمة سياسية خطرة خلال فترة قصيرة، إلى طبيعة البيئة السياسية الأردنية الإسرائيلية المتوترة المحيطة بها، نتيجة للانتهاكات الإسرائيلية المتكررة لاتفاقاتها مع الأردن، وسلوك رئيس الحكومة الإسرائيلية الاستفزازي في التعامل مع الحادثة، بصورة تؤكد عدم مصداقية الجانب الإسرائيلي في إقامة سلام حقيقي مع الأردن.
- برزت خطورة حادثة السفارة على الجانب الأردني، من خلال توقيت حدوثها، الذي جاء في إطار حالة من التأزم الشديد في العلاقات الأردنية الإسرائيلية، التي وصلت إلى مستوى غير مسبوق بعد وقوع الحادثة، وارتباطها من جانب آخر بقضية في غاية الحساسية تتمثل بقتل موظف إسرائيلي لمواطنين أردنيين على الأرض الأردنية، ومغادرة البلاد بسرعة دون محاسبة، الأمر الذي كان من الممكن أن يؤدي إلى تفجير أزمة داخلية تُدخل الأردن في مخاض خطر جداً.
- اتبعت الحكومة الأردنية في سياستها تجاه الأزمة، دبلوماسية عقلانية مرنة، بعيدة عن القرارات الانفعالية المتسرعة، والموائمة بين التزاماتها الوطنية، في إطار احترام الاتفاقات والمواثيق الدولية.
- تمثلت الأسباب التي دفعت الحكومة الأردنية إلى التمسك بشروطها، والوقوف بصلابة أمام سياسة التعنت والمماطلة الإسرائيلية، بالرغبة في امتصاص حالة الغضب الشعبي القائمة ضدها، والتي وصلت إلى مستوى خطر بعد إطلاقها لسراح القاتل الإسرائيلي دون محاسبة من ناحية،

ونفاذ صبر القيادة السياسية الأردنية ممثلة (بالملك)، إزاء العديد من الانتهاكات الإسرائيلية المخالفة لكافة الاتفاقات الموقعة، بصورة وضعت النظام السياسي الأردني بوضع حرج أمام الرأي العام الأردني في العديد من المناسبات من ناحية ثانية.

- قامت سياسة الحكومة الإسرائيلية في التعامل مع الحادثة وما نجم عنها من أزمة سياسية، على أساس التعنت والاستفزاز وممارسة الضغوط ومحاولة الالتفاف على الشروط الأردنية لحل الأزمة بأقل تكلفة ووفقاً للرؤية الإسرائيلية، دون أن تقدر خطورة الحادثة وتداعياتها السلبية بفعل البيئة المتوترة المحيطة بها، وكذلك عدم إدراكها لعمق الموقف الأردني المعادي لها بفعل سياساتها العدوانية.
- كشفت الدراسة أن السبب في رضوخ الحكومة الإسرائيلية للمطالب الأردنية بعد ستة أشهر من الرفض، يرجع إلى تخوفها من تنامي حالة الغضب في الأردن إلى مستوى يهدد الأمن القومي الإسرائيلي، خاصة بعد إدراكها شدة تمسك الحكومة الأردنية بمطالبها، وإظهارها الاستعداد للتصعيد أكثر أمام سياسة التعنت الإسرائيلي، في الوقت الذي تصاعدت فيه حالة الغضب الشعبي الأردني، التي كان من الممكن أن تتطور إلى نشاطات ميدانية ضد إسرائيل من جهة حدودها الشرقية.

قائمة المصادر:

١. أبو عامر، عدنان، الأردن وإسرائيل فجوة دون القطيعة، موقع الجزيرة نت، الدوحة، ٢٠١٧/٨/٢٩، رابط: http://www.aljazeera.net

٢. أبو غوش، نهاد، العلاقات الأردنية الإسرائيلية، ربع قرن من التوتر، موقع المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله، ١٢/أبريل/٢٠٢١، ص١. رابط:
http://www.madarcenter.org

٣. الأمم المتحدة، نيويورك، اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية، ١٩٦١.

٤. اندراوس، زهير، خفايا محاولة اغتيال مشعل، صحيفة رأي اليوم، عمان، ٢٠١٩/٨/١٥م، رابط:
http://www.roialyaum.com

٥. بلال، ردينة، العلاقات الأردنية الإسرائيلية من بنغوريون إلى نتنياهو، موقع قناة الأخبار، فلسطين،

٦/نيسان/٢٠٢١.

٦. التقرير الإستراتيجي السنوي ٢٠١٨، معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، جامعة تل أبيب ٢٠١٨/١/١٧.

٧. تقرير مدار الإستراتيجي ٢٠١٤، معاناة الفلسطينيين في القدس، المكرز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، ٢٠١٤.

٨. تقرير مدار الإستراتيجي ٢٠١٧، المشهد الإسرائيلي ٢٠١٧، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، ٢٠١٧، رابط: http://madarcenter.org

٩. جبريل، دانة، حادثة السفارة الإسرائيلية، موقع حبر، عمان، ٢٧/تموز/٢٠١٧، رابط: http://www.7iber.com

١٠. الجريدة الرسمية الأردنية، قانون العقوبات رقم ١٦ لسنة ١٩٦١، عدد ٥٠٩٠، عمان، ١٩٦١.

١١. الجنيدي، ليث، انتهاكات إسرائيلية للأقصى، موقع الأناضول، تركيا، ٢٠٢١/٤/٢٣، رابط: http://www.anaddoluagency.aa

١٢. خالد تلعيش، الانتهاكات الإسرائيلية للأعيان المدنية والمقدسات الإسلامية في القدس، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، جامعة الأغواط، الجزائر، المجلد الخامس، العدد الأول، ٢٠٢١/٣/١٤.

١٣. الدعمة، محمد، جدل ساخن في مجلس النواب الأردني، جريدة الشرق الأوسط، لندن، عدد ١٤١٢٠، ٢٠١٧/٧/٢٦، رابط: http://aawsat.com

١٤. دعنا، حمزة، الأردن يمنع حارس السفارة الإسرائيلية من السفر، جريدة الغد، عمان، ٢٠١٧/٧/٢٤.

١٥. الرجوب، عوض، عقود من الانتهاكات الإسرائيلية، موقع الجزيرة نت، الدوحة، ٢٠١٧/٧/٢٥، رابط: http://www.aljazeera.net/news

١٦. السالم، حبيب، تهديدات تشوب العلاقة الأردنية الإسرائيلية، موقع الخليج أونلاين، لندن ٢٨/٧/ ٢٠١٧، رابط: http://alkaleajonline.net

١٧. شينكر، ديفيد، حادثة السفارة الإسرائيلية في عمان، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأوسط، واشنطن، ٢٣/آب/٢٠١٧. رابط: http://washingtoninstitute,org

١٨. موقع صحيفة السوسنة الأردنية، عمان، أهالي الأسرى يطالبون بصفقة تبادل بعد حادثة السفارة، ٢٠١٧/٧/٢٤، رابط: http://www.assawsana.com

- بيان الخارجية الإسرائيلية حول حادثة السفارة الإسرائيلية، ٢٤/تموز/٢١٠٧.
- بيان الخارجية الإسرائيلية حول حادثة السفارة، ٢٠١٧/٧/٢٤.
- نتنياهو يكشف عن دور ترمب في إعادة قاتل الجواودة، ٢٠١٧/٧/٢٥.

١٩. الطراونة، محمد، الحكومة الإسرائيلية تفتح تحقيق، جريدة الغد، عمان، ٢٠١٧/٨/٥.
- قاتل السفارة أزمة معقدة لمحاكمة عادلة، موقع خبرني، عمان، ٢٠١٧/١٠/٢٥.

٢٠. الطويسي، باسم، الأردن والقدس الجديد القديم، وكالة عمون الإخبارية، عمان، ٢٠١٧/٧/٢٩، رابط: http://www.ammonnews.net

٢١. عبيدات، محمد طالب، الملك ينتصر لكرامة الأردنيين، جريدة الدستور الأردنية، عمان، ٢١/ كانون أول/ ٢٠١٨.

٢٢. العرسان، محمد، لماذا لا يطرد الأردن السفير الإسرائيلي، موقع عمون الإخباري، عمان، ١٤/٧/ ٢٠١٧.

٢٣. عموري، سعيد، نتنياهو يعلن الاتفاق مع عمّان، موقع الأناضول، AA، تركيا، ٢٠١٨/١/١٨. رابط: http://www.aa.com.tr

٢٤. القرالة، عبد الحكيم، حادثة السفارة الإسرائيلية في عمان، جريدة الرأي الأردنية، عمان، ٢٥/٧/ ٢٠١٧. رابط: http://alrai.com

٢٥. موقع قناة العالم، طهران، مذكرة نيابية تطالب بإغلاق السفارة الإسرائيلية، ٢٠١٧/٧/٢٩، رابط: http://alalam.ir

٢٦. اللوباني، محمد، خروقات إسرائيلية، موقع قناة المملكة، عمان، ٢٠١٨/١٠/٢٦. رابط: http://www.almamlakttv.com/news

٢٧. مبيضين، عصام، هل ستعود السفيرة الإسرائيلية إلى عمان، موقع سرايا الإخباري، عمان، ٢٩/٧/ ٢٠١٧، رابط: http://www.saraynews.com

٢٨. موقع BBC News، لندن، إسرائيل تعلن عودة العمل بسفارتها بعمان، ٢٠/يناير/٢٠١٨، رابط: http://www.bbc.com
- خلاف دبلوماسي بين الأردن وإسرائيل عقب حادثة السفارة، ٢٠١٧/٧/٢٩.

٢٩. موقع البوابة، عمان، ورقة أسرى الأردن في إسرائيل تعود للواجهة في حادثة السفارة، ١/كانون

أول/٢٠١٧، ص١. رابط: http://www.albawaba.com

٣٠. موقع الجزيرة نت، الدوحة، إسرائيل تعتذر للأردن عن حادثة السفارة، ٢٠١٨/١/١٨.

٣١. موقع المدينة الإخباري، عمان، إجراءات أمام إسرائيل يجب اتخاذها لمصلحة الأردن، ١١/٣٠/ ٢٠١٧، رابط: http://almadenahnews.com .

- مذكرة نيابية تطالب باستدعاء السفير الأردني في تل أبيب، ٩/كانون ثاني/٢٠١٨.
- لغز حادثة سفارة إسرائيل في عمان، ٢٤/تموز/٢٠١٧.

٣٢. موقع جريدة القدس العربي، لندن، التحولات في الأردن مدعاة قلق لإسرائيل، ١٠/ أكتوبر/ ٢٠٢١، رابط: http://www.alquds.co.uk

٣٣. موقع خبرني، عمان، حادثة السفارة وإعادة صياغة العلاقات الأردنية الإسرائيلية، ١١/٧/ ٢٠١٧، رابط: http://www.khaberni.com

- رفض رسمي للربط بين إجراءات البوابات والحادثة، ٢٦/تموز/٢٠١٧.
- رئيس الشاباك زار الأردن، ٢٠١٧/٧/٢٤.
- كوهين يدعو إلى الحكمة في التعامل مع الأردن، ٢٠١٧/٧/٢٦.
- معارض إسرائيلي نتنياهو تأخر بالاعتذار، ٢٠١٨/١/٢١.

٣٤. موقع صحيفة الحياة الأسبوعية، عمان، نتنياهو أخذ صورة تذكارية مع القاتل، ٢٠١٨/١/٢١، رابط: http://alhayatnews.net

٣٥. موقع صحيفة الدستور الأردنية، عمان، بيان رسمي عن حادثة السفارة الإسرائيلية، ٢٥/تموز/ ٢٠١٧. رابط: http://www,addustour.com

- شخصيات أردنية يثمنون جهود الملك، ١٩/كانون ثاني/٢٠١٨.
- بيان رسمي لحادثة السفارة الإسرائيلية، ٢٥/تموز/٢٠١٧.

٣٦. موقع صحيفة الغد، الدبلوماسية الأردنية نجحت في اخضاع الاحتلال، ٢٠١٨/١/٢٠.

- الصفدي، التصريحات الإسرائيلية مخجلة ومعيبة، ٢٠١٧/٧/٢٦.
- إسرائيل التزمت بمحاكمة القاتل، ٢٣/كانون ثاني/٢٠١٨.
- إسرائيل تعلن عملية تدقيق، ٢٠١٧/٧/٢٩.
- بيان لوزارة العدل الإسرائيلية، ٥/آب/٢٠١٧.
- كيف تناولت الصحافة الإسرائيلية أزمة السفارة، ٢٠١٧/١١/٢٦.

– الطراونة يطالب الحكومة بتقرير مفصل عن حادثة السفارة، ٢٥/تموز/٢٠١٧.

٣٧. موقع طاقم تايمز أُف إسرائيل، تل أبيب، الأردن يطلق حملة دبلوماسية بسبب حادثة السفارة الإسرائيلية، ٦/آب/٢٠١٧، رابط: http://ar.timesofisrael.com

٣٨. موقع عمان نت، عمان، الأردن يشترط استبدال السفيرة الإسرائيلية، ٢٠١٧/٨/٣. رابط: http://www.ammon.net

٣٩. موقع فرانس ٢٤، باريس، مقتل أردنيين وإصابة إسرائيلي في السفارة الإسرائيلية بعمان، ٢٤/٧/ ٢٠١٧. رابط: http://www.france24.com

٤٠. موقع قناة العربية، الرياض، إسرائيل تعتذر عن قتل أردنيين بسفارتها بعمان، ٢٠١٨/١/١٨. رابط: http://www.alarabiaya.net

٤١. موقع قناة روسيا اليوم R.T، موسكو، تفاصيل حادثة السفارة الإسرائيلية، ٢٠١٧/٧/٢٤. رابط: http://www.arabic.rt.com

٤٢. موقع نون بوست، المغرب، هل تمهد حادثة السفارة في عمان لزعزعة بين الأردن وإسرائيل، ٢٠١٧/٧/٢٩، رابط: http://www.noonpost.com

٤٣. موقع وكالة الأنباء الأردنية (بترا)، الخارجية تسلم إسرائيل ملف التحقيق بحادثة السفارة، عمان، ٢٠١٣/٧/٢٨، رابط http://petra.gov.jo.

– الأمن العام يتعامل مع حادثة إطلاق نار في مبنى سكني في محيط السفارة الإسرائيلية، ٢٣/٧/ ٢٠١٧.

– مجلس النواب يعقد جلسة خاصة حول حادثة السفارة الإسرائيلية، ٢٠١٧/٧/٢٦.

– مجلس الوزراء ويوعز بمتابعة التحقيقات بحادثة السفارة، ٢٠١٧/٧/٢٧.

٤٤. موقع وكالة أنباء سرايا الإخبارية، عمان، إسرائيل رضخت واعتذرت، ٢٠/كانون ثاني/٢٠١٨.

٤٥. موقع وكالة عمون الإخبارية، عمان، انتصار أردني وسياسة حكيمة للملك، ٢٠١٨/١/١٨.

٤٦. موقع وكالة قدس نت للأنباء، إسرائيل تبلغ الأردن بتجميد قناة البحرين، ٢٠١٧/١١/١٧، رابط: http://qudsnet.com

٤٧. الهنداوي، أحمد، اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية ما لها وما عليها، صحيفة المقر، عمان ١/٨/ ٢٠٢١، رابط: http://www.maqar.com

٤٨. اليحيى، صدام، أزمة السفارة الإسرائيلية في عمان تعيد محاولة اغتيال مشعل للأذهان، موقع i24، تل أبيب، ٢٤/تموز/٢٠١٧، رابط: http://24ae/aritic

الهوامش:

(١) نهاد أبو غوش، العلاقات الأردنية الإسرائيلية (ربع قرن من التوتر)، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله، ١٢/أبريل/٢٠٢١، ص١.

(٢) وكالة الأنباء الأردنية (بترا)، عمان، الأمن العام يتعامل مع حادثة إطلاق نار في مبنى سكني بمحيط السفارة الإسرائيلية، ٢٣/٧/٢٠١٣، ص١.

(٣) جريدة الدستور الأردنية، عمان، بيان رسمي عن حادثة السفارة الإسرائيلية، ٢٥/تموز/٢٠١٧، ص١.

(٤) موقع قناة روسيا اليوم R.T، موسكو، تفاصيل حادثة السفارة الإسرائيلية ٢٤/٧/٢٠١٧.

(٥) موقع فرانس ٢٤، باريس، مقتل أردنيين وإصابة إسرائيلي في السفارة الإسرائيلية بعمان، ٢٤/٧/٢٠١٧.

(٦) ديفيد شينكر، حادثة السفارة الإسرائيلية في عمان تخلخل العلاقات بين الأردن وإسرائيل، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأوسط، واشنطن، ٢٣/أغسطس، ٢٠١٧، ص٢.

(٧) أحمد الهنداوي، اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية، موقع صحيفة المقر، عمان ١/٨/٢٠٢١، ص٤.

(٨) ابو غوش، مرجع سابق، ص٦.

(٩) الهنداوي، مرجع سابق، ص٨.

(١٠) تقرير مدار الإستراتيجي ٢٠١٧، المشهد الإسرائيلي، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، (مدار) رام الله، ٣٠/٣/٢٠١٧، ص١١٠.

(١١) محمد اللوباني، خروقات إسرائيلية، موقع قناة المملكة، عمان، ٢٦/١١/٢٠١٨.

(١٢) تقرير مدار الإستراتيجي ٢٠١٤، ص٢٥.

(١٣) نهاد ابو غوش، مرجع سابق، ص٦.

(١٤) ليث الجنيدي، انتهاكات إسرائيلية للأقصى، موقع وكالة الأناضول، تركيا، ٢٣/٤/٢٠٢١، ص٢.

(١٥) ديفيد شينكر، مرجع سابق، ص٥.

(١٦) موقع مجلة طاقم تيمز أُف إسرائيل، القدس، الأردن يطلق حملة دبلوماسية بسبب حادثة السفارة الإسرائيلية، ٦/آب/٢٠١٧، ص ١.

(١٧) موقع جريدة القدس العربي، لندن، التحولات في الأردن مدعاة قلق لإسرائيل، ١٠/أكتوبر/٢٠٢١، ص٢.

(١٨) باسم الطويسي، الأردن والقدس: الجديد القديم، وكالة عمون الإخبارية، عمان، ٢٩/٧/٢٠١٧، ص١.

(١٩) ردينة بلال، العلاقات الأردنية الإسرائيلية من بنغوريون إلى نتنياهو، موقع قناة الأخبار، فلسطين، ٦/نيسان/٢٠٢١، ص٢.

(٢٠) خالد تعليش، الانتهاكات الإسرائيلية للأعيان المدنية والمقدسات الإسلامية في القدس، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، جامعة الأغواط، المجلد الخامس، العدد الأول، الجزائر، ٢٠٢١، ص٢٢.

(٢١) عوض الرجوب، عقود من الانتهاكات الإسرائيلية، موقع الجزيرة نت، الدوحة، ٢٠١٧/٧/٢٥.

(٢٢) حبيب السالم، تهديدات تشوب العلاقة الأردنية الإسرائيلية، موقع الخليج أونلاين، لندن، ٢٨/٧/ ٢٠١٧، ص٢.

(٢٣) ديفيد شينكر، مرجع سابق، ص٢.

(٢٤) دانة جبريل، حادثة السفارة الإسرائيلية، موقع حبر، عمان، ٢٧/تموز/٢٠١٧، ص ١.

(٢٥) محمد العرسان، لماذا لا يطرد الأردن السفير الإسرائيلي، موقع عمون الإخباري، عمان، ٢٠١٧/٧/١٤.

(٢٦) عصام مبيضين، هل ستعود السفيرة الإسرائيلية إلى عمان، موقع سرايا الإخباري، عمان، ٢٩/٧/ ٢٠١٧، ص١.

(٢٧) المدينة نيوز، عمان، لغز حادثة سفارة إسرائيل في عمان، ٢٤/تموز/٢٠١٨، ص١.

(٢٨) ديفيد شينكر، مرجع سابق، ص٣.

(٢٩) حمزة دعنا، الأردن يمنع حارس السفارة الإسرائيلية من السفر، جريدة الغد، عمان، ٢٤/تموز/٢٠١٧، ص١.

(٣٠) صحيفة السوسنة الأردنية، عمان، بيان الخارجية الإسرائيلية حول حادثة السفارة الإسرائيلية، ٢٤/٧/ ٢١٠٧، ص١.

(٣١) حبيب السالم، مرجع سابق، ص٢.

(٣٢) دانه جبريل، مرجع سابق، ص٢.

(٣٣) موقع جريدة الغد، عمان، الأردن يمنع الحارس الإسرائيلي من السفر، ٢٠١٧/٧/٢٤، ص١.

(٣٤) صدام اليحيى، أزمة السفارة الإسرائيلية في عمان تعيد محاولة اغتيال مشعل للأذهان، موقع قناة i24، تل أبيب، ٢٤/يوليو/٢٠١٧،

(٣٥) صحيفة السوسنة الأردنية، عمان، أهالي الأسرى يطالبون بصفقة تبادل بعد حادثة السفارة، ٢٠١٧/٧/٢٤، ص١.

(٣٦) موقع البوابة للشرق الأوسط، عمان، ورقة أسرى الأردن في إسرائيل تعود للواجهة في حادثة السفارة، ١/ كانون أول/٢٠١٧، ص١.

(٣٧) موقع خبرني الإلكتروني، عمان، رفض رسمي للربط بين إجراءات البوابات والحادثة، ٢٦/تموز/ ٢٠١٧، ص٢.

(٣٨) محمد الطراونة، قاتل السفارة أزمة معقدة لمحاكمة عادلة، موقع خبرني، عمان، ٢٠١٧/١٠/٢٥، ص١.

(٣٩) الأمم المتحدة، نيويورك، اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية، ١٩٦١، المادة (٢٩).

(٤٠) المصدر نفسه، المادة (٣١).

(٤١) المصدر نفسه، المادة (٣٠).

(٤٢) الجريدة الرسمية الأردنية، عمان، قانون العقوبات رقم ١٦، لسنة ١٩٦١، عدد ٥٠٩٠، المادة (١١).

(٤٣) اتفاقية فيينا ١٩٦١، مصدر سابق، مادة (٣٣).

(٤٤) موقع وكالة الأنباء الأردنية (بترا)، عمان، الخارجية تسلم إسرائيل ملف التحقيق بحادثة السفارة، ٢٠١٧/٧/٢٨.

(٤٥) جريدة الغد، عمان، إسرائيل تعلن عملية تدقيق، ٢٠١٧/٧/٢٩، ص١.

(٤٦) محمد الطراونة، مرجع سابق، ص٢.

(٤٧) حبيب السالم، مرجع سابق، ص١.

(٤٨) عبد الحكيم القرالة، حادثة السفارة الإسرائيلية في عمان، جريدة الرأي، عمان، ٢٠١٧/٧/٢٥.

(٤٩) محمد الطراونة، مرجع سابق، ص١.

(٥٠) وكالة الأنباء الأردنية (بترا)، عمان، مجلس الوزراء يوعز بمتابعة التحقيقات بحادثة السفارة، ٢٧/٧/ ٢٠١٧، ص١.

(٥١) موقع جريدة الغد، عمان، الصفدي، التصريحات الإسرائيلية مخجلة ومعيبة، ٢٠١٧/٧/٢٦، ص١.

(٥٢) موقع جريدة الغد، عمان، الأردن يرفض عودة طاقم السفارة قبل ضمان محاكمة القاتل، ٢٧/٧/ ٢٠١٧، ص١.

(٥٣) موقع عمان نت، عمان، الأردن يشترط استبدال السفيرة الإسرائيلية، ٢٠١٧/٨/٣، ص١.

(٥٤) محمد الطراونة، مرجع سابق، ص٢.

(٥٥) سعيد عموري، نتنياهو يعلن الاتفاق مع عمان، موقع الأناضول، AA، تركيا، ٢٠١٨/١/١٨.

(٥٦) محمد الطراونة، مرجع سابق، ص٢.

(٥٧) وكالة أنباء سرايا الإخبارية، عمان، إسرائيل رضخت واعتذرت، ٢٠/كانون ثاني/٢٠١٨، ص١.

(٥٨) موقع الجزيرة نت، الدوحة، إسرائيل تعتذر للأردن عن حادثة السفارة، ٢٠١٨/١/١٨.

(٥٩) محمد طالب عبيدات، الملك ينتصر لكرامة الأردنيين، جريدة الدستور، عمان، ٢١/كانون ثاني/٢٠١٨، ص٢.

(٦٠) موقع جريدة الغد، إسرائيل التزمت بمحاكمة القاتل، ٢٣/كانون ثاني/٢٠١٨، ص١.
(٦١) محمد الطراونة، مرجع سابق، ص٣.
(٦٢) تقرير مدار الإستراتيجي ٢٠١٤، المشهد الإسرائيلي، ص٦٠.
(٦٣) عصام مبيضين، مرجع سابق، ص٢.
(٦٤) محمد الدعمة، جدل ساخن في مجلس النواب الأردني، جريدة الشرق الأوسط، لندن، عدد ١٤١٢٠، ٢٠١٧/٧/٢٦، ص ٢.
(٦٥) عدنان ابو عامر، الأردن وإسرائيل فجوة دون القطيعة، موقع الجزيرة نت، الدوحة، ٢٠١٧/٨/٢٩، ص١،
(٦٦) موقع جريدة الغد، عمان، الطراونة يطالب الحكومة بتقرير مفصل عن حادثة السفارة، ٢٥/تموز/٢٠١٧، ص١.
(٦٧) وكالة الأنباء الأردنية (بترا)، عمان، مجلس النواب يعقد جلسة خاصة حول حادثة السفارة الإسرائيلية، ٢٦/تموز/٢٠١٧.
(٦٨) قناة العالم، طهران، مذكرة نيابية تطالب بإغلاق السفارة الإسرائيلية، ٢٩/تموز/٢٠١٧، ص١.
(٦٩) موقع المدينة الإخبارية، عمان، مذكرة نيابية تطالب باستدعاء السفير الأردني في تل أبيب، ٩/كانون ثاني/٢٠١٨.
(٧٠) موقع خبرني، عمان، حادثة السفارة وإعادة صياغة العلاقات الأردنية الإسرائيلية، ٢٠١٧/١١/٧، ص١.
(٧١) صدام اليحيى، مرجع سابق، ص٢.
(٧٢) عدنان ابو عامر، مرجع سابق، ص٥.
(٧٣) زهير اندراوس، خفايا محاولة اغتيال مشعل، صحيفة رأي اليوم، عمان، ٢٠١٩/٨/١٥م.
(٧٤) موقع جريدة الدستور، عمان، بيان رسمي لحادثة السفارة الإسرائيلية، ٢٥/تموز/٢٠١٧.
(٧٥) موقع صحيفة السوسنة، عمان، بيان الخارجية الإسرائيلية حول حادثة السفارة، ٢٠١٧/٧/٢٤، ص١.
(٧٦) موقع جريدة الغد، عمان، الدبلوماسية الأردنية نجحت في اخضاع الاحتلال، ٢٠١٨/١/٢٠.
(٧٧) موقع جريدة الدستور، عمان، شخصيات أردنية يثمنون جهود الملك، ١٩/كانون ثاني/٢٠١٨.
(٧٨) موقع وكالة عمون الإخبارية، عمان، انتصار أردني وسياسة حكيمة للملك، ٢٠١٨/١/١٨.
(٧٩) حمزة دعنا، مرجع سابق، ص٢.
(٨٠) صدام اليحيى، مرجع سابق، ص٢.
(٨١) موقع خبرني، عمان، رئيس الشاباك زار الأردن، ٢٠١٧/٧/٢٤، ص١.
(٨٢) عدنان ابو عامر، مرجع سابق، ص٤.

(٨٣) محمد العرسان، مرجع سابق، ص٢.

(٨٤) موقع صحيفة السوسنة، عمان، نتنياهو يكشف عن دور ترمب في إعادة قاتل الجواودة، ٢٠١٧/٧/٢٥، ص١.

(٨٥) محمد الطراونة، الحكومة الإسرائيلية تفتح تحقيق، جريدة الغد، عمان، ٢٠١٧/٨/٥.

(٨٦) جريدة الغد، عمان، بيان لوزارة العدل الإسرائيلية، ٥/آب/٢٠١٧.

(٨٧) موقع BBC News، لندن، خلاف دبلوماسي بين الأردن وإسرائيل عقب حادثة السفارة، ٢٠١٧/٧/٢٩.

(٨٨) موقع نون بوست، المغرب، هل تمهد حادثة السفارة في عمان لزعزعة بين الأردن وإسرائيل، ٢٩/٧/٢٠١٧.

(٨٩) موقع المدينة نيوز، عمان، إجراءات أمام إسرائيل يجب اتخاذها لمصلحة الأردن، ٢٠١٧/١١/٣٠.

(٩٠) موقع وكالة قدس نت للأنباء، إسرائيل تبلغ الأردن بتجميد قناة البحرين، ٢٠١٧/١١/١٧.

(٩١) موقع جريدة الغد، عمان، كيف تناولت الصحافة الإسرائيلية أزمة السفارة، ٢٠١٧/١١/٢٦.

(٩٢) عدنان ابو عامر، مرجع سابق، ص٦.

(٩٣) موقع صحيفة الحياة الأسبوعية، عمان، نتنياهو أخذ صورة تذكارية مع القاتل، ٢٠١٨/١/٢١.

(٩٤) موقع خبرني، عمان، كوهين يدعو إلى الحكمة في التعامل مع الأردن، ٢٠١٧/٧/٢٦.

(٩٥) موقع جريدة الغد، عمان، كيف تناولت الصحافة العبرية أزمة السفارة، ٢٠١٧/٧/٢٦.

(٩٦) نون بوست، مرجع سابق، ص٢.

(٩٧) موقع قناة العربية، الرياض، إسرائيل تعتذر عن قتل أردنيين بسفارتها بعمان، ٢٠١٨/١/١٨.

(٩٨) موقع BBC News، لندن، إسرائيل تعلن عودة العمل بسفارتها بعمان، ٢٠/يناير/٢٠١٨.

(٩٩) باسم الطويسي، مرجع سابق، ص٢.

(١٠٠) التقرير الإستراتيجي السنوي، معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، جامعة تل أبيب، ١٧/١/٢٠١٨، ص٩٤.